بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن دعا بدعوته وعمل بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد فإن ما خلفه أسلافنا من تراث ضخم في جميع ميادين المعرفة ليعدّ ـ بحق ـ مفخرة لنا نحن أبناء العرب والمسلمين ، فحريّ بنا أن نقف أمام هذا الحشد العظيم وقفة الإجلال والإكبار وألا نبالي بتلك الصيحات والدعاوى التي يرددها أعداء أمتنا وتراثها الأصيل ، غير أن كثيرا من هذه الثروة الضخمة ما يزال مطويا في ظلمات خزائن الكتب فهو بحاجة ماسة إلى أيدي أبنائه الأمينة لتخرجه من تلك الظلمات إلى عالم النور والحياة ، فمن الوفاء لأولئك السلف الصالح إحياء ما تركوه ونفض ما تراكم عليه من غبار السنين .

وإنه لمما يثلج صدر كل مؤمن غيور على لغته ودينه أن تتجه طائفة من الباحثين وطلاب الدراسات العليا إلى تحقيق تراثنا الأصيل ، ودراسته دراسة منهجية واعية ، وإخراجه في صورة مشرفة تواكب العصر الحديث .

لكل هذه الأسباب أحببت أن أشارك بجهدي المتواضع في هذا المجال فوقع اختياري ـ بعد توفيق الله تعالى ـ على كتاب « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » لتقي الدين النيلي دراسة وتحقيقا ، ليكون موضوع رسالتي للدكتوراه ، وقد دفعني إليه وأغراني بتحقيقه ما يلي :

أولاً : أن هذه المخطوطة تعد من المخطوطات النادرة التي كان يجهلها كثير من المتخصصين في عالم المخطوطات ... وحسبها تقديرا أن البعثة العلمية لمعهد المخطوطات بالجامعة العربية أشادت بها ... وعدّتها من المكاسب العلمية المهمة التي حققتها في رحلتها إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م حيث قالت في التقرير ص ١٢ تحت عنوان : « مكاسب علمية حققتها البعثة » :

« لقد حققت البعثة مكاسب علمية هامة [هكذا] خلال عملها في المملكة ، فقد وفقت إلى تصوير طائفة نفيسة هامة من المخطوطات ، منها ما هو مجهول لم تذكره فهرس المكتبات .. » وذكرت من هذه المخطوطات المجهولة « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » وكان من أعضاء هذه البعثة الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي وقد جاد علينا بتصوير (ميكروفيلم) لهذه المخطوطة من معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، جزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء .

ثانياً : أن النيلي صاحب الصفوة .. كانت له شخصية متميزة في نقده لكثير من آراء النحاة الذين سبقوه .. ولا سيما شراح هذه الألفية ، ولما لم يحظ بأية دراسة علمية ندبت نفسي لهذه المهمة التي أرجو من الله أن تكون لائقة بمكانته العلمية .

ثالثاً : إن تحقيق شرح من شروح الدرة الألفية يعدّ إحياء لألفية ابن معط تلك التي كانت لها مكانتها في حقبة من الزمن ثم أخملتها ألفية ابن مالك وحجبتها عن المحافل العلمية في جميع المراحل التعليمية .

ويتكون هذا البحث من قسمين رئيسين :

القسم ا لأول : دراسة عن المؤلِّف والمؤلَّفِ .

القسم ا لثاني : النص تحقيقاً وتعليقاً .

ويشتمل القسم الأول على مباحث متعدّدةٍ ، وهي كما يلي :

أولاً : التعريف بالمؤلِّفِ : تحدَّثْتُ فيه عن اسم النيِّليِّ ، ولقبه ، ونسبه ، ونسبته ، وشخصيّتِه ، ووفاته .

ثانيا : مؤلَّفاته : لم يذكر المترجمون للنيليّ إلاّ كتابين في النحو هما :

(أ) التحفة الشافية في شرح الكافية ، وقد تحدثت عنه وعن مخطوطاته العديدة كما سيأتي بالتفصيل .

(ب) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، وهو موضوع البحث .

ثالثاً : كلمة عن الدرة وصاحبها ، وكان حديثي وفق النقاط التالية :

١ ـ الدرة الألفية وفيها أهم السمات التي اتسمت بها ألفية ابن معط .

٢ ـ نبذة موجزة عن صاحب الدرة ، تحدثت فيها بإيجاز مكتفيا بتعريف الشريشي لابن معط .

٣ ـ شروح الدرة الألفية : وقد أحصيت منها ستة عشر شرحاً .

رابعاً : الحديث المستفيض عن « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » .

قد بسطت فيه القول بسطاً يناسب المقام وذلك على النحو التالي :

(أ) وصف المخطوطتين اللتين عثرت عليهما .

(ب) توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

(جـ) الدوافع إلى تأليف النيلي لهذا الشرح .

(د) المنهج الذي سلكه المؤلف في هذا الشرح ، ولما كان هذا الكتاب يمثل مرحلة القمة الفكرية عند النِّيليِّ فقد أودعه ألوان ثقافته المتعددة المشارب كما سيأتي بالتفصيل .

خامساً : الموازنات : عملت موازنة بين شرحي النيلي وابن الخباز ، وكذلك بين شرحي النيلي وابن القواس ، وأثبت أن ابن القواس قد أفاد من النيلي الشيء الكثير وإن لم يشر إلى ذلك ، وختمت الموازنات بموازنة بين شرحي النيلي والشريشي .

سادسا : تحدثت عن موقف النيلي من صاحب الدرة (ابن معط) ويتمثل هذا في موافقته له وفي استدراكاته عليه .

سابعاً : بينت موقفه من ابن الخباز الضرير وأنه كثيراً ما كان يخطئه منتصرا لابن معط الذي تحامل عليه ابن الخباز وأكثر من التشنيع عليه .

ثامناً : قصرت هذا المبحث على المدرسة التي تأثر بها النيلي فألفيته يسير في فلك المدرسة البصرية على الرغم من موافقته للكوفيين في بعض المسائل اليسيرة ولكن الحكم دائماً يكون على الأغلب الأعم .

تاسعاً : بعد معايشتي للنيلي فترة ليست بالقصيرة أخذت عليه بعض المآخذ من أمثال تلك التي لا يسلم منها عمل البشر ، فكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد عليه إلاَّ من عصم الله .

عاشرا : منهجي في تحقيق النص ، وكان هذا المبحث خاتمة المطاف في المباحث التي انتظمها القسم الأول .

القسم الثاني : النص تحقيقاً وتعليقاً :

اعتمدت في التحقيق على نسختين لا غنى لإحداهما عن الأخرى في تكميل النص وقد أفدت كثيراً من كتابه الآخر « التحفة الشافية في شرح الكافية » وبعض شروح الدرة الألفية ، لا سيما الشرح المجهول المؤلف الذي ينقل صاحبه عن النيلي الشيء الكثير .

وبعد : فهذا جهدي المتواضع حاولت فيه أن يخرج هذا البحث على الصورة التي أرادها المؤلف أو هي أقرب ما تكون إليه ، فلم أبخل عليه بشيء استطعته، فإن وفقت فيما أردت فذلك من فضل الله تعالى ، وإن تكن الأخرى فعذري أنني بذلت كل ما أملك وأستطيع .

وفي الختام الله أسأل أن يلهمنا الصواب ويرزقنا السداد في القول والإخلاص في العمل إنه على كل شيء قدير ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

محسن سالم العميري

القسم الأول

دراسة عن المؤلَّف والمؤلِّف

ويشتمل هذا القسم على المباحث التالية :

أولاً : التعريف بالمؤلف :

(أ) حياته : اسمه ، ولقبه ، ونسبه ، ونسبته ، وشخصيته ، ووفاته .

هو أبو اسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائيٍّ البغداديٍّ ، المعروف بالنيــليٍّ .

هذه خلاصة ما ذكره المترجمون ، وإليك بعض ما قالوا : ترجم له ابن قاضي شهبة في طبقاته فقال [1] : " إبراهيم بن الحسين بن عبدالله بن إبراهيم ابن ثابت ، تقي الدين المعروف بالنيلي ، شرح ألفية ابن معط ، والحاجبية وهو من أحسن شروحها قال فيه : إنه لما شرع فيه عرض له في بصره مرض منعه من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة ، ورجع إلى ما يحضره من النقل ، وسماه " التحفة الشافية في شرح [الكافية] [2] " ، وترجم له من المحدثين المستشرق كارل بروكلمان فقال : " تقي الدين إبراهيم النيليّ البغدادي " [3] .

ومن خلال متابعتي لسلسلة نسبه وجدت أن الترجمات على ثلاث فئات :

الأولـــى : وهي التي جاءت على غلاف نسختي كتاب " الصفوة الصفية في

---

(١) انظر : طبقات ابن قاضي شهبة لوحة ١٣٩ ، وانظر أيضا دستور الأعلام بمعارف الأعلام لابن عزم التونسي لوحة ١٩٠ ، وبغية الوعاة ١/٤١٠ ، ومفتاح السعادة ١/١٨٦ ، وكشف الظنون ٢/١٣٧٦ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٢٤ .

(٢) غير واضحة في الميكروفيلم ، وأكملتها من الكتاب نفسه لوحة ٥ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٥/٣٢٤ .

شرح الدرة الألفية " لم تذكر هذه الفئة اسم أبيه " الحسين " ولانسبته "النيلى " ، ولكن إسقاطهما من سلسلة نسبه عل غلاف هاتين النسختين لا يكفى دليلاً على عدم وجودهما لا سيما إذا ورد ذكرهما فى أكثر من مصدر يطمئن إليه الباحث .

الثانية : تلك التى جاء فيها اختلاف المترجمين فى اسم جده ، فبعضهم يرويه "عبدالله" ، كابن قاضى شهبة[1] ، وحاجى خليفة[2] ، وطاش كبرى زاده [3] ، وآخرون يروونه " عبيدالله " على صيغة التصغير مثل السيوطي [4] ، وابن عزم التونسى [5] ، وهو الأرجح- فى نظرى - لوروده على غلاف كتابيه "الصفوة الصفية " ، و " التحفة الشافية فى شرح الكافية " .

الفئة الثالثة : تلك التى ذكرت نسبته إلي بغداد وقد جاء ذلك عند المستشرق كارل بروكلمان حيث وجدها مدونة على غلاف نسخة من كتابه (التحفة الشافية فى شرح الكافية) وهى نسخة " سليم أغا " تلك التى وقف عليها وأشار إليها فى كتابه [6] ، وهى نسبة صحيحة مقبولة يؤيدها ويقويها أن المؤلف قد اشتهر " بالنيليّ " نسبةً إلى " النيل " الذى هو بلدة على الفرات بين بغداد والكوفة " ، أو نهر حفره الحجاج بن يوسف الثقفيُّ ، وسماه باسم نيل مصر ، هكذا

(١) طبقات ابن قاضى شهبة لوحة ١٣٩ .
(٢) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .
(٣) مفتاح السعادة ١٨٦/١ .
(٤) بغية الوعاة ٤١٠/١ .
(٥) دستور الأعلام بمعارف الأعلام لوحة ١٩٠ .
(٦) تاريخ الأدب العربى ٣٢٤/٥ .

قال الحافظ المنذرى ، وزاد " وعليه قرى كثيرة ، نسب إليه جماعة من أهل الرواية والأدب " (1) .

ولا غضاضة فى الجمع بين هاتين النسبتين " النيلى ، والبغدادى " في سلسلة نسب المؤلف .

هذا كل ما وقفت عليه فى ترجمة " النيلى " ، فما أقل حظ هذه الشخصية النحوية! لقد أطبق عليها الإهمال والنسيان حتى إنها لم تكن واضحة عند كثير من المهتمين بشئون النحو والنحاة مثل ابن قاضى شهبة والسيوطى مثلاً ، فجاءت ترجمته مقتضبة وجيزة لاتشفى عليلاً ولا تبرد غليلاً ، فلم يفصح المترجمون له – لا من قريب ولا من بعيد – عن سنة ولادته ولا عن نشأته ، ولا عن سنة وفاته ، ولا عمن أخذ وتلقى ، ولا عن تلاميذه .

وأكبر الظن أنه أخذ عن شيوخ عصره ، شأنه فى ذلك شأن غيره من العلماء فى تلك العصور الخوالى .

كما أننى لم أقف – بعد طول عناء – على أسماء محددة لتلاميذه ولكننى وجدت بعض النصوص التى ذكر فيها أن طائفة من أهل العلم قد التمسوا منه أن يشرح لهم " الدرة الألفية فى علم العربية " لابن معط ، و " الكافية " لابن الحاجب ، وإليك ما جاء فى مقدمة كتابيه :

١ – قال فى مقدمة " التحفة الشافية فى شرح الكافية " : " وبعد فإنى رأيت المختصر المسمى بالكافية .. وجيز الألفاظ بسيط المعانى ، ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونه ، جهلاً بما فيه ، وقصوراً عن الوقوف على معانيه ، وشاهدت جماعة من

---

(١) التكملة لوفيات النقلة ٣٨٢/٢ ، وانظر كذلك فى المشترك وضعا والمفترق صقعا ٤١٠ ، ومراصد الاطلاع ١٤١٣/٣ ، واللباب فى تهذيب الأنساب ٣٤٢/٣ ، والأنساب المتفقة ١٦٣ .

أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين ، وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس منى طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه ويبين أغراضه .. [1] .

٢ -- وقال في مقدمة " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية " : " والتمس منى طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ، ويفصح عن معماها .. فأجبتهم إلى ذلك " [2] .

(ب) مكانته العلمية :

قد عايشت النيليّ فترةً ليست بالقصيرة ، ومن خلال تلك المعايشة ألفيته صاحب شخصية واضحة متميزة في آرائه ، وقد وقفت على بعض النصوص التى إن دلت على شئ فإنما تدل على مدى استقلاله فى تفكيره وتحليلاته ، وقد دفعه ذلك إلى أن يكون جريئاً فى مخالفة النحويين القدماء ، استمع إليه يقول[3] : " ولا بأس بأن نخالف القدماء من أهل العلم في كشف ما ستروه لا جهلاً به بل ليظهر به فضيلة المجتهد على غيره ، فأنهم لو أرادوا لكشفوا جميع هذه الأشياء حتى يستوى فى فهمها المبرز والمقصر ، فأقول : الأفعال الداخلة على " أن " المخففة المفتوحة هى أفعال القلوب ما لم تكن للتعليل ، فمنها يقين محض كعلمت ، ومنها شك محض كظننت ، ومنها مترقب كرجوت وأردت ، فهي مع الأول مخفَّفةٌ من الثقيلة لملاءمته لمعناها ، ومع الثالثة ناصبة للفعل ، ومع الثاني إن مال الترجيح إلى جانب اليقين جاز الأمران وإلا فهى كالثالث ، وإنما اختصت الناصبة للفعل بالمترقب لملاءمته لمعناها ، لأن المترقب غير واقع فى الحال كما أن ما بعد " أن " من الفعل غير واقع فى الحال .. " .

---

(١) التحفة الشافية فى شرح الكافية لوحة ٥/أ .

(٢) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لوحة / أ .

(٣) انظر كتابه " التحفة الشافية في شرح الكافية " لوحة ١٥٨ .

وإذا كان النِّيـــلِيُّ قد جاهر في هذا الموضع بمخالفةِ القدماء من أهل هذا الفن فإننا نراه في موطن آخر يحاول تسويغ أقوالهم بعد اعتراضه عليهم ، وذلك نحو معارضته لهم في مجئِ الحـــال من النكرة كقول الشاعر :
" لمية موحشاً طَـلَـلٌ .. "

فقال [1] : " والذى أراه فى مثل هذا البيت أن الحال هنا ليست من النكرة بدليل أن " طللاً " مبتدأ والعامل فيه الابتداء ، والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، والابتداء لا يعمل فى الفضلات ، وقد تقدم أن الحال فضلة ، وإذا بطل أن يكون الابتداء عاملاً فى الحال من " طلل " فتعين أن يكون الحال هنا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور لأنه خبر ففيه ضمير مرفوع فاعل والحال من ذلك الضمير الفاعل ... ، وعلى هذا تطرد قاعدتهم فى قولهم : " الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به " ، وعلى القول الأول يكون الحال وصف هيئة المبتدأ ... ، ولابد أن يتحيل فى وجه لقول القدماء فنقول : لا يلزم أن يكون العامل فى الحـــال هو العامل فى صاحب الحال بدليـل قوله تعالى : " وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا " فإن "مصدّقًا " حال من "الحقّ" وهو خبر "هو" ، ولايصح أن يكون العامل فيه الابتداء .. ولا المبتدأ ؛ لأنه مضمر ... ، ولا " الحق " ، لأن صاحب الحال لا يعمل فى الحال .... ، فتعين ن يكون العامل شيئاً آخر غير ما ذكرنا ، وهو أثبته أو أحقه ، فاعرفه " .

أما إذا انحجبت عنه الرؤيا فى أمر ما أو لم يقف على ما يؤيد هذا الأمر فأنه لا يتحرج من قوله " لم أقف " مثلاً ، فها هو ذا يقول فى باب الممنوع من الصرف : " فأما " عرب فانه اسم جنس بدليل دخول الألف واللام عليه ، ولم أقف على نقل أنه علم ، ولعل صاحب الأرجـــوزة قد نقل ذلك » وهذا – فى

---

(١) انظر لوحة ٧٥ ب ، ٧٦ أ .

نظرى – دليل قوى على ما يتحلى به هذا العالم الجليل من قوة الشخصية والأمانة العلمية ، وسيأتى مزيد من التفصيل لبيـــان مكانته العلمية ، وذلك فى مذهبه النحويٍّ ، وموقفه من ابن معط وابن الخباز الضرير – إن شـــاء الله – لنرى ما لهذه الشخصية من بصمات واضحة لا تخشى فى الحق لومة لائم .

(جـ) وفـــاته :

إننى لا أملك نصًا صريحًا فى تحديد سنة الوفاة ولكننى اتلمس ذلك فى القرن السابع الهجرى فأقول وبالله التوفيق : لقد وفقنى الله فى عام ١٤٠٢ هـ للهجرة أن قمت بزيادة لتركيا ، وفي أثنـــاءِ زيارتى للمكتبة السليمانيَّةِ عثرت على شرح لألفيَّةِ ابْنِ معط لم يذكره أحد من المترجمين – فيما أعلم – ، واسم هذا الشرح كما يبدو لى من الغلاف " شرح الدِّرّةِ الألفية فى شرح الدُّرَّة الألفية " [1] ، ولم يظهر اسم شارحه على صفحة الغلاف ولافى الخاتمة كما هى الحـــال فى معظـــم المخطوطات ، فلم أتمكن من معرفته على وجه التحديد ، كل ما عرفته أن المخطوطة فرغ من تأليفها وتسويدها عام (٦٨٦) هـ كما جاء فى الخاتمة ، حيث قال المؤلف : " هذا آخر ما أردنا ذكره فى شرح الدرة الألفية ، ولواهب العقل الحمد بلا غاية ولا نهاية ، وكان تأليفه على وجه العجلة ولم يتفق فيه مراجعة النظر ، ولا التنقيح باستعمال الفكر ، فليصلح الناظر ما عليه من الخلل عثر ، وليمهد العذر فيه فاللبيب من عذر ، واتفق

(١) الدرة – بكسر الدال – من درة اللبن وهى كثرته ، أو هى التى يضرب بـها ، والدرة – بضم الدال – : اللؤلؤة . الصحاح (درر) .

الفـراغ من تـأليـفـه وتسـويده لعـشـر ليـال بقين من شـهـر الله الأصـم [1] رجـب المبارك الواقع فى سنة ست وثمانين وستمائة " انتهى .

وربما يقال : ما علاقة هذا بتاريخ سنة وفاة النيلى ؟

فـأقـول : إنَّ هذا الشـارح قـد أفـاد من شـرح النيلى على الدرة الألفـيـة وصرح بذلك فى مواطن متعددة [2] ، ولعل فى تاريخ تأليف هذا الشرح وهو سنة (٦٨٦ هـ) مـا يشـير إلى القرن الذى وجد فـيه النيلىِ على وجه الترجيح ، وإذا ما أضفنا إلى هذا أن النيلى هو أحد شراح الكافية لابن الحاجب ، ومعلوم أن سنة تأليف الكافـية هى (٦٣٣ هـ) ، كمـا ذكـر حـاجى خليفـة [3] ، ومـا جـاء أيضـاً على لسـان ناسـخ نسـخة الأصل من " الصـفوة الصـفية " والتى فـرغ من نسختها عام (٧٠٨) هـ من قوله فى المقدمـة " رحمة الله تعالى " كان ذلك كله دليلاً كافياً على أن النيلىِّ من علماء القرن السـابع الهجرى فيما أحسب .

ثانياً : مؤلفـــاته

ذكر المترجمون للنِّيلىِّ كتابينِ فى النحو همـا :

(أ) التحفة الشافية فى شرح الكافية :

إن المترجمين للنيلى – ماعدا ابن قاضى شهبة – لم يعرفوه إلا من خلال شرحـه لكافيـة ابن الحـاجب ، فـإذا مـا ترجـموا له قـالوا : شـارح الكافـيـة ، أو شـارح الحـاجبية ، وليس هـذا قـاصـراً على المترجـمين ، بل كذلك النحـاة الناقلون

---

(١) فى المخطوط " الأصب " .

(٢) انظر مثلاً لوحة ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، وغيرها .

(٣) انظر كشف الظنون ٢/١٣٧٤ .

عنه – ما خلا صاحب الشرح مجهول المؤلف – [1] لا ينقلون عنه إلا من خـــلال كتابه شرح الكافية – كما سيأتي بيان ذلك ، والحقيقة أنه شرح عظيم واف ، قال عنه ابن قاضي شهبة " وهو من أحسن شروحها " [2] ، وهو أقدم في التأليف من " الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية " بدليل أنه أشارإليه في الثاني فقال "وقد حققت الكلام فيها – أي في " إما " – في هذا الموضع في شرح الكافية " [3] ، قال في مقدمة " التحفة الشافية " : " الحمد لله الذي خلق الإنسان ... وبعد فإني رأيت المختصر المسمي بالكافية للشيخ الفاضل .. المعروف بابن الحاجب – رحمه الله – وجيز الألفاظ بسيط المعاني ، ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونه جهلاً بما فيه وقصوراً عن الوقوف على معانيه ، وشاهدت جماعة من أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس مني طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه ويبين أغراضه فاعتذرت إليهم فلم يقبلوا معاذيري ، إذ لم يعرفوا كنه تقصيري ، ومع ذلك حين شرعت فيما ندبت وحثثت عليه عرض لي في بصري مرض منعني من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطه ، فرجعت إلي ما يحضرني من النقل ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما

(١) هو أحد شراح الدرة الألفية نقل عن النيلي في شرحه " الصفوة الصفية " ، وسيأتي بيانه إن شاء الله .

(٢) طبقات ابن قاضي شهبة لوحة ١٣٩ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ١٢٩ ب .

أتاه الله من قبل ، وسميته بالتحفة الشافية فى شرح الكافية [١] وممن نقل عنه من الخالفين الرعينى فى شرح الدرة الألفية فى معرض حديثه عن العامل فى التمييز حيث قال : " قد نقل أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسى فى شرحه للجزولية ، والنيلى فى شرح الحاجبية أن العامل المقدار الذى دل عليه الكلام ، ألا ترى أن قولك : " عندى رطل زيتاً " معناه " عندى مقدار رطل زيتًا " ، فحذف وجعل " رطل " يدل عليه ، والمقدار مصدر ، وكان الأصل أن يقوى بـ " من " لكن حذفت للعلم بموضعها " [٢] ، وهذا هو نص النيلى فى "التحفة الشافية " [٣] .

ونقل عنه أيضاً الصَّفَدِيُّ [٤] فقال : " والمفعول به ، قال الشيخ جمال الدين ابن الحاجب : هو ما وقع عليه فعل الفاعل ، قال النيلى فى الشرح : يريد بالوقوع التعلق لا المباشرة وإلا لخرج مثل : أردت الطلاق ؛ لعدم المباشرة واحترز بقوله : " عليه " من الظرف ؛ لأن الفعل يقع فيه لا عليه ، ومن المفعول له ، فإنَّ الفعل يقع لأجله ، ومن المفعول معه ؛ لأنه يقع معه لا عليه ، ومن المفعول المطلق ؛ لأنه نفس الفعل الواقع من الفاعل ، وقيل : المفعول به : هو المقول فى جواب من سأل بمن تعلق هذا الفعل ؟ فيقول المجيب : بزيد ، فلتقييده فى السؤال والجواب بالباء سمى المفعول به " .

---

(١) انظر التحفة الشافية فى شرح الكافية لوحة ٥ .

(٢) شرح الدرة الألفية للرعينى جـ٢ لوحة ٧٧ أ .

(٣) التحفة الشافية لوحة ٦٦ .

(٤) الغيث المسجم ١/٢٣٣ .

وهذا هو نَصُّ عبارة النِّـيلِيِّ فى " التحفة الشافية " [١] .

وممن نقل عنه عن المتأخرين البغدادى [٢] حيث قال : " وقال النيلى فى شرح هذا الكتاب : من جر " سهيل " نصب طالعًا حالاً من حيث ؛ لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة . والتقدير : حيث سهيل طالعًا فيه ، وحيث مفعول ،وأن جعلت " ترى " بمعنى " تعلم " كان " طالعًا " [٣] مفعولاً ثانيًا ، ولا يجوز أن يكونَ حيثُ ظرفاً؛ لفساد المعنى .

غير أن استاذنا الكبير عبدالسلام هارون – رحمه الله – نسب هذا النص للبلى [٤] فى حين أنه أشار فى الهامش أن نسخَة " ط " جاء فيها "النيليّ " ولست أدرى لماذا عدل أستاذنا عن النيليّ إلى اللبلى ؟ مع أن هذا النص ورد للنيلى فى كتابه " التحفة الشافية فى شرح الكافية " لوحة رقم ١٢٤ ، ومما يؤيد أن هذا النص للنيليّ مانقله البغدادى نفسه فى " شرح أبيات مغنى اللبيب " منسوباً إلى النيليّ " حيث قال : " ونقل عن النِّيلِىِّ أن " طالعاً " حال من " حيث " ، لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة ، والتقدير : حيث سهيل طالعًا فيه ، و " حيث " مفعول " ترى " وأن جعلت " ترى " بمعنى " تعلم " ، كان " طالعًا " مفعولاً ، ولا يجوز أن يكون " حيث " ظرفًا لفسادِ المعنى "

---

(١) انظر لوحة ٤١ .

(٢) خزانة الأدب ١٥٦/٣ بولاق ، ٦/٧ هارون عند قول الشاعر :
" أما ترى حيث سهيل طالعاً "

(٣) جاء فى الكتاب " طالباً " ، والمثبت من " التحفة الشافية " لوحة ١٢٤ .

(٤) انظر خزانة الأدب ٦/٧ ت / هارون .

انتهى "[١] .

ومِمَّنْ نَقَلَ عنه أيضاً يس العليمى [٢] ، والشنقيطى [٣] ، وكل ذلك موجود بنصه فى كتابه " التحفة الشافية فى شرح الكافية " ولولا خشية الإطالة المملة لذكرت ذلك بالتفصيل ، ولكننى آثرت الإحالة رفقاً بالقارئ الكريم .

وللتحفة الشافية نسخ عديدة فى أماكن متعددة ، فمنها نسخة يكى جامع باستانبول رقم (١٠٨٧) ، ولدى مصورة منها ، وهى التى اعتمدت عليها فى تقويم نصوص شرح الدرة الألفية ، ومنها كذلك نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٠٠٥) نحو ، ولدى مصورة منها ، ونسخة شستربتى بدبلن رقم (٣٦٣١) ولدى مصورتها ، ونسخة مكتبة الحرم المكى رقم (١٢٨) نحو ، ونسخة سليم أغا بتركيا رقم (١١٥٤) ، ونسخة الأسكوريال رقم ٢١ ، ويوجد الجزء الأول منه فى المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم تحت رقم ٢١٥٣ = ٤١٥ .

ولعل فى كثرة نسَخها واختلاف أمكان وجودها ما يفيد أنها كانت فى يوم من الأيام واسعة الانتشار .

(ب) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية :

وهوموضوع الدرس والتحقيق وسأتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد .

---

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٣/٣ .

(٢) حاشية يس العليمى على التصريح ١٢٧/١ .

(٣) الدرر اللوامع ١٧٣/٢ .

ثالثاً : كلمة عن الدرة وصاحبها

(أ) الدرة الألفية :

تعد الدرة الألفية فى علم العربية من أبرز مؤلفات ابن معط ، وذلك لسلاستها وجودة إحكامها فى صياغة القواعد النحوية والصرفية ، فكانت بحق ، كما قال فيها الشريشي وهو أحد شراحها : " هذه الأرجوزة البديعة الفصيحة شاهدة له بسعة العلم وجودة القريحة ، إذ نظم فيها علم العربية نظم الجواهر في السلك ، وخلصها من الحشو تخليص الذهب عند السبك ، فهى كما قلنا فيها :

الدرة المنظومة الألفيهْ	أجمل ما فى الكتب النحويهْ
لكونها فى حجمها صغيرهْ	جليلة فى قدرها كبيرهْ
قد ضبطت أصول علم الأدب	واختصرت ما فى طوال الكتب
من أجل ذاك لقبت بالدّرهْ	واشتهرت فى الناس أى شهرهْ
نظمها الشيخ الإمام يحيى	فذكره يبقى بها ويحيا
على مرور الدهر والأعصار	وحيثما حلت من الأمصار
فرحمة الله مع السلام	عليه من علامةٍ إمامِ [(١)]

ومن أهم السمات البارزة لهذه الألفية أن مؤلفها كان كثيراً ما يضمن نظمه الشواهد النحوية ، والأمثلة عل ذلك كثيرة ، فمنها قوله فى بحث حروف الجر [(٢)] :

وسيبويه جر بعد لولا	لولاك لولاه رأه أولى
كقوله : كم موطن لولايا	وابن يزيد رد هذا الرايا

(١) انظر شرح الشريشى ١ ، ٣ ، ٤ (رسالة دكتوراه) .

(٢) انظر الدرة الألفية لوحة ١٥ .

واجرر بحتى نحو حتى مطلع   وبعد مذ ومنذ ان شئت ارفـــع

فقوله : " كم موطن لولايا " شاهد معروف ليزيد بن الحكم الثقفى ، وهو من شواهد الكتاب [١] ، وقوله : " نحو حتى مطلع " وهو نص الآية الخامسة من سورة القدر ، ويطول بنا الحديث لو حاولنا استقصاء هذه السمة ولكن ما ذكرناه فيه كفاية .

ومن السمات البارزة أيضًا أن صاحبها نظمها من بحرى الرجز والسريع وهذه عادة غير مألوفة فى النظم ، يقول ابن القواس : " واعلم أن الطريقة التى ارتكبها يحيى لم تسلكها العرب ، إذ ليس فى نظمها قصيدة من بحرين " [٢] . ولكن اختيار ابن معــط لهذين البحــرين يدل على حسه الموسيقى المرهف ، فالبحران متقاربان فى الوزن حتى إنه ليقع الخلط بينهما فى بعض الأحيان [٣] حيث إن تفاعيل مشطور الرجز قريبة جداً من تفاعيل مشطــور السريع وذلك أن مشطور الرجز هو " مستفعلن مستفعلن – مستفعلن " ، ومشطور السريع " مستفعلن – مستفعلن مفعولات " ، ففى كُلٍّ واحد منهما ثلاثة أجــزاء ثم أن التفعيلتين الأوليين فى كل منهما متحدتان وإنما الخلاف فى التفعيلة الثالثة ، وما أقرب هذه من تلك ، فنهاية مشطور الرجز " مستفعلن " أوله سببان خفيفان وآخره وتد مجموع ، ونهاية مشطور السريع " مفعولات " أوله سببان خفيفان وآخره وتد مفروق فكل واحد منهما مركب من سببين ووتد وهذا أشد ما يكون من المشــابهة بين هــذين البحــرين ، يقول الشريشى : " ولذلك لا يكاد يفرق بينهما إلا الماهر

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٤ هارون .

(٢) انظر شرح ابن القواس لوحة ٦ .

(٣) انظر الخزانة ١/٣٦٧ بولاق ، والفصول الخمسون ٣٤ .

بالعــروض "[1] .

ب- نبذة موجزة عن صاحب الدرة (الإمام ابن معط) :

كنت أُود أن استـفـيض فى ترجـمـة هـذا الإمـام الرائد غـيـر أننى آثرت الإيجاز ، لأن بعض العلماء الأجلاء قد سبقنى إلى ذلك[2] ، ولكن هذا لا يعفى البـاحث من إعطاء صـورة مـوجـزة عن هذا الرجل العظيم ، وسـأكـتفـى هنا بما ذكره الشريشى فى مقدمة شرحه للدرة حيث قال [3] :

" قائل هذه الأرجوزة هو زين الدين أبو زكريًا يحيى بن معط بن عبدالنور المغربى الأصل والمنشأ ، الزواوى القبيلة ، الجزائريّ البلد ، اشتغل بالعربية فى المغرب على شيخه أبى موسى عيسى بن يللبخت الجزولى فتمهر فيها ، ثم رحل إلى بلاد المشرق فتلقى المشايخ وباحث العلماء وناظر الفضلاء ، ثم أقام بدمشق فــولاه الملك المعظم النظر فى مـصــالح الجـامـع ، وفى ذلك الوقت نظم هذه الأرجـوزة ، وكـان مـعـاصـراً لتـاج الدين أبى اليـمن زيد بن الحـسن الكندى البـغدادى فكانا فى عصـرهمـا رئيسي أهل الأدب فى دمشـق ، فلمـا توفى الملك المعظم نقل الملك الكامل أبا زكريا إلى مصر فـأقام بـها إلى أن توفى رحمـه الله بها يوم الاثنين سنة ثمان وعشرين وستمائة آخر يوم من ذى القعدة ، ودفن يوم الثـلاثاء أول يوم من ذى الحـجـة بالقـرافــة ، وكان رحـمـه الله مـبرزاً فـى علم

---

(١) انظر شرح الشريشى ١/٣٢ .

(٢) أمثال الدكتور محمود الطناحي فى (الفصول الخمسون) صفحة ١١ فما بعدها ، والدكتور عبدالله الحسينى هلال فى (شرح الدرة الألفيــــــة فى علم العربية) لابن القـواس صفحة ٢ (مخطوط ، رسالة دكتوراه) ، والدكتور محمد محمد سعيد فى شرح الشريشى (مخطوط ، رسالة دكتوراه) .

(٣) انظر شرح الشريشى ١/٢ ، ٣ (رسالة دكتوراه) .

الأدب ، قادراً على النظم للعلوم ، نظم هذه الأرجوزة ونظم العروض ، وشرع في نظم كتاب الصحاح للجوهري فتوفي قبل إتمامه ، وله من التآليف غير المنظومة كتاب الفصول ، وهو كتاب حسن ، وتعليقات على أبواب الجزولية وأمثلة لمسائلها ، وغير ذلك من مسائل متفرقة في أبواب العربية [١] ، ومن وقف على تصانيفه المنظومة والمنثورة علم غزارة علمه ، وقوة فهمه ، وجودة طبعه وفصاحة نظمه " .

جـ شروح الدرة الألفية :

الدرة الألفية صغيرة في حجمها كبيرة في قيمتها العلمية ، فقد ضمنها ابن معط جميع أبواب النحو والصرف ، " ولكونها شعراً جاءت الأبواب الواقعة فيها مقفلة ، والفصول والفروع الداخلة تحتها مجملة ، فقارئها إن كان مبتدئا محتاج إلى فتح تلك الأبواب وضبطها ، وإن كان شادياً متشوق إلى تفريع تلك الفصول وبسطها "[٢] فأقبل العلماء على شرحها وتحليلها للراغبين في ذلك . وإليك أسماء هذه الشروح التي عثرت عليها مرتبة – بقدر الإمكان – حسب وفيات المؤلفين :

١– شرح الدرة الألفية لنجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي الموصليّ الشافعيّ المعروف بابن الخباز المتوفى سنة ٦٣١ هـ[٣] .

---

(١) انظر تفصيل مؤلفته في الفصول الخمسون ٢٦ .

(٢) انظر شرح الشريشي ١/١ ، ٢ .

(٣) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٨ ، وطبقات الشافعية للاسنوي ٤٩٩/١ ، وهدية العارفين ٥٢٣/٢ ، ومعجم المؤلفين ١١٤/٩ ، وتاريخ الأدب العربي في العراق من سنة ٦٥٦–٩٤١هـ) للمحامي عباس العزاوي ص ١٥٧ .

٢- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لشمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد ابن معالى بن منصور بن على بن الخباز الأربلى الموصليّ النحويّ الضرير ، المتوفّى سنة ٦٣٩ هـ ، وقد قام بتحقيقه الدكتور عبدالرحمن أحمد محمود الكبش (رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٥م) وجاء فى شرح الشريشى ما يفيد أن لابن الخباز الضرير شرحين على الدرة حيث قال الشريشيُّ : " وقال ابن الخبَّاز فى أحد شرحيه : إن اللام متعلقة بـ " اقتضوا " وقال فى الشرح الآخر : إنها متعلقة ب " حدا " أو " اقتضوا " أو " أجعل " وهو أولى ، وهذا فيه نظر بل الأولى ألا تتعلق ب " أجعل " البتة ، لأن علمهم هو علة سؤالهم أن يجعل لهم لا علة جعله لهم " [1] . وقد طبع جزء منه بتحقيق حامد محمد العبدلى، دار الأنباء ، بغداد. الرمادى

٣- شرح الدرة الألفية لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوى [2] ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ [3] .

٤- شرح الدرة الألفية لعز الدين أبى قرشت الحسن بن عبدالمجيد بن الحسن المعروف بسعفص المراغى المتوفى سنة ٦٦٦ هـ [4] .

٥- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، لتقى الدين أبى اسحاق ابراهيم ابن الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي ، من علماء القرن

---

(١) انظر شرح الشريشى ٢٨/١ .

(٢) انظر إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ١٢٠/٣ .

(٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢٦٧/١ .

(٤) انظر تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطى ، القسم الأول من الجزء الرابع ص٧٣ ، ٧٤ .

السابع الهجرى ، وهو موضوع البحث .

٦- التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية ، لجمال الدين أبى بكر محمد بن أحمد ابن محمد بن عبدالله بن سحمان الوائلي البكرى الأندلسى الشريشى ، المتوفى سنة (٦٨٥ هـ) ، وقد قام الدكتور محمد محمد سعيد بتحقيق الجزء الأول منه (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٦ م) .

٧- الدُّرة الألفية فى شرح الدُّرة الألفية لمجهول . ولهذا الشرح نسختان :

الأولى : بمكتبة شهيد على بالمكتبة السليمانية بتركيا تحت رقم (٢٤٠٥) ، نسخت عام (٦٨٦ هـ) ولدى مصورة منها .

الثانية : بالمتحف العراقى تحت رقم (١٣٥٣) [١] ، وهى مبتورة من أولها وآخرها ، ولدى مصورة منها أيضاً .

وقد رمزت له فى أثناء البحث والتحقيق بقولى (شرح مجهول المؤلف) .

٨- شرح الدرة الألفية فى علم العربية لعز الدين أبى الفضل عبد العزيز ابن جمعة بن زيد القواس الموصلى ، المتوفى سنة (٦٩٦ هـ) ، وقد قام بتحقيقه الدكتور عبد الله الحسينى أحمد هلال (رسالة دكتوراه بكلية اللغة بالأزهر عام ١٩٧٨ م) ، وقد طبع بتحقيق الدكتور على موسى الشوملى عام ١٤٠٥ هـ نشر مكتبة الخريجي بالرياض .

---

(١) انظر المخطوطات اللغوية فى مكتبة المتحف العراقى للنقشبندى ٣٨ .

٩- شرح الدرة لبدر محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي ، المعروف بأبن النحوية[١] المتوفى سنة (٧١٨ هـ) ، وسماه « حرز الفوائد وقيد الأوابد » وقد أفاد منه الرعيني في شرحه للدرة الألفية وعول عليه كثيراً .[٢]

١٠- شرح الدرة الألفية لشهاب الدين أحمد بن محمد عبد الوالي بن جبارة المقدسيّ المرداويّ الصالحيّ ، المتوفّى سنة (٧٢٨ هـ) .[٣]

١١- شرح الدرة الألفية للجزرى عبد المطلب بن المرتضى الحسينى الشريف ، المتوفّى سنة (٧٣٥ هـ) .[٤]

١٢- شرح الدرة الألفية لزين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن الورديّ الشافعي ، المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) .

واسم هذا الشرح " ضوء الدرة "[٥] ، غير أنني وجدت على غلاف شرح ابن القواس المحفوظ بمكتبة لاله لي بالسليمانية بإستانبول بتركيا رقم (٣٢٧٩) أسماء شروح الدرة الألفية التي وقف عليها كاتبها ، ومنها شرح زين الدين ابن الورديّ ، وسمّاه " بالدرة الشفية على الألفيّة " .

١٣- شرح الدُّرَّةِ الألفية للرعينيّ أحمد بن يوسف بن مالك الألبيريّ الغرناطيّ ،

---

(١) انظر البغية ١ / ٢٧٢ ، والوافي بالوفيات ٥/٢٣٥ ، والدرة الكامنة ٥ / ٥٧ ، وهدية العارفين٦/١٤٣ ، ويعمل على تحقيقه أحد طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى .

(٢) انظر شرح الرعيني لوحة ٦٨ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٩٤ الخ .

(٣) انظر كشف الظنون ١/١٥٥ ، والأعلام ١/٢١٤ ، ومعجم المؤلفين ٢/١٢٥ ، وطبقات المفسرين للداوودى ١/٨١ .

(٤) كشف الظنون الموطن السابق ، ومعجم المؤلفين ٦/١٧٦ ، والأعلام ١/٢١٤ ، ودرة الحجال ٢/٤١٤ .

(٥) البغية ٢/٢٢٦ ، والدرر الكامنة ٣/٢٧٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ٣ ، وكشف الظنون الموضع السابق ، وهدية العارفين ٥/٧٨٩ .

أبو جعفر الأندلسيّ ، المتوفّى سنة (٧٧٩ هـ) [١] ، وهو كما ذكر المستشرق بروكلمان [٢] موجود بمكتبة برلين الوطنية برقم (٦٥٥٤) ، ولدى مصورة منه، وهو الجزء الثانى من الشرح حيث يبدأ بالظروف وينتهى بمبحث الضمائر ، وهو شرح جليل عول صاحبه على شرح ابن النحوية كثيراً كما سبقت الإشارة إليه ، وذكر بروكلمان أيضاً أنه فى بودليـــــانا برقم ١٢٠١/١ ، ١٢٠٩ ، ٢٠٩/٢ ، وفى الأمبروزيانا برقم ٤٤ ، ولم أتمكن من تصوير ما في هاتين المكتبتين .

١٤- شرح الدرة الألفية للهوارى محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسى المالكى ، أبى عبدالله الأعمى النحوى ، المتوفى سنة (٧٨٠ هـ) قيل : إنه فى ثمانية مجلدات ، وقيل : فى ثلاثة مجلدات [٣] .

١٥- الصدفة الملية بالدُّرَّة الألفيَّة ، لأكمل الدين محمد بن محمود بن أحمد البابرتيّ الحنفيّ ، المتوفّى سنة (٧٨٦ هـ) . [٤]

١٦- شرح الدرة الألفية لأبى المحاسن يوسف بن الحسن بن محمد الحمويّ الشافعىّ ، المتوفّى سنة (٨٠٩ هـ) .

وقد اختلف أصحاب التراجم في هذا الشرح ، فبعضهم يجعله شرحاً لألفية ابن معط [٥] ، وآخرون يجعلونه شرحًا لألفية ابن مالك [٦] .

---

(١) البغية ٤٠٣/١ ، ودرة الحجال ٦٢/١ .

(٢) تاريخ الأدب العربى ٣٠٦/٥ .

(٣) انظر كشف الظنون الموضع السابق ، وشذرات الذهب ٢٦٨/٦ .

(٤) طبقات المفسرين للداودى ٢٥١/٢ ، والبغية ٢٣٩/١ ، وكشف الظنون الموضع السابق ، والأعلام ٤٢/٧ .

(٥) انظر الضوء اللامع ٣٠٩/١٠ ، والبدر الصالع ٣٥٢/٢ ، وهدية العارفين ٥٥٩/٦ ، والأعلام ٢٩٢/١٣ .

(٦) البغية ٣٥٥/٢ ، وشذرات الذهب ٨٧/٧ ، وكشف الظنون ١٥٣ .

١٧ ـ نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معطي لزين الدين شعبان بن محمد الأثاري ، المتوفى سنة ٨٢٨ هـ [١] .

وبعد فهذه هى شروح الدرة الألفية فى علم العربية التى عثرت عليها فى كتب التراجم والفهارس العامة للمكتبات ، ولا أزعم أننى قد استقصيت جميع الشروح ، فلعل الأيام تكشف لنا عن شروح أخرى لهذه الألفية ، فالبحث العلمى لا يعرف الكلمة الأخيرة ، فكل يوم بل كل ساعة نسمع أو نرى أشياء مستجدة لم نكن قد سمعنا بها فى آبائنا الأولين .

(١) ذكره الدكتور محمد السعيد عبد الله عامر في مجلة عالم الكتب المجلد العاشر / العدد الثاني شوال ١٤٠٩هـ ص ١٩١ .

رابعًا : الصفوة الصفية

الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية هو موضوع البحث وسأتحدث عنه وفق النقاط التالية :

١- وصف المخطوط :

قد اعتمدت فى تحقيق " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية " على نسختين : الأولى : وهى محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة – على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم – تحت رقم (١٤٣) نحو ، ومنها نسخة مصورة ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم (١٦٠) نحو ، وفى مركز إحياء التراث بمكة المكرمة ميكروفيلم عن معهد المخطوطات لهذه النسخة تحت رقم (٥٢) نحو ، وتقع هذه النسخة فى (٢٥٢) لوحة ، ومقاسها (١٦ × ٢٢,٥) سم ، وتحتوى كل صفحة منها على (٢١) سطر فى كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً .

وهى نسخة بقلم معتاد ، كتبها على بن أحمد ، وفرغ منها فى أواخر ربيع الأول سنة (٧٠٨ هـ) ، وعلى هذه النسخة عدة تملكات منها :

١- على بن محمد الشهير بليثى زاده .
٢- ابراهيم أسد الله بن أحمد بيك .
٣- حسن باشا زاده السيد محمد سعيد .
٤- حسين بن على الحسينى ملكها سنة (٧١١ هـ) .
٥- وعليها تملك سنة (٧٩١ هـ) .
٦- وعليها وقفية لأحمد بن عصمة الله الحسينى عل خزانته .
٧- وعليها تملكات أخرى غير واضحة .

٨- وفى أسفل صفحة الغلاف ختم مكتبة عارف حكمت .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف كما يلي : " كتاب الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنحو تأليف الشيخِ الإمام العالم الفاضل العلاّمة تقيِّ الدِّين أبى إسحاق ابراهيمَ بن عبيدالله بن إبراهيمَ بن ثابتٍ الطَّائِيِّ المعروف بالتقنيوى [1] رحمه الله .

النسخة الثانية :

عثرت عليها بمكتبة فاتح بالمكتبة السليمانية باستانبول ، وتقع فى جزأين بمجلد واحد ، عدد أوراقها (٣٢٢) ورقة ، ومسطرتها (٢١) سطراً بكل سطر (١٦) كلمة تقرباً ، ومقاسها (١٩ × ٢٨,٥) سم .

وهى بقلم معتاد جميل ، كتبت أبيات الأرجوزة فيها بالمدار الأحمر ، ليغاير الشرح المكتوب بالمداد الأسود . كتبها نعمت الله بن حمزة العميدى الحسينى النجفى للقاضى السيد محمد أفندى القاضى ببغداد والمشهدين الشريفين والمفتى بالعراقين المنورين ، انتهى من الجزء الأول فى أوائل شهر شوال سنة (٩٩٦ هـ) ، وانتهى من الجزء الثاني في صفر سنة (٩٩٧ هـ) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة غلاف الجزء الأول هكذا " كتاب فيه شرح الألفية المسمى بالصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لابن معط رضى الله عنه" وجاء فى بداية الجزء الثَّاني هكذا :

" الجزء الثاني من كتاب الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية تصنيف المولى الشيخ الإمام العالم الفاضل الكامل العلامة إمام المتقدمين أفضل

(١) الحرف الذى يسبق القاف جاء خالياً من الإعجام ، فاجتهدت ورجحت أنه تاء ، والله أعلم .

المتـأخـرين ، حـجـة العـرب لسـان الأدب تقى الملة والحق والدين أبِي إسـحـاق إبراهيم بن عبيدالله بن ثابت الطائيّ تغمَّـده الله برحمتِـهِ " .

وعلى الصـفـحة الأولى من هذه النسـخة وقفيـة للسلطان الغـازي محـمود خان .

وهِيَ مـوجودةٌ بمكتبـة فـاتح بالمكتبـة السليـمانية باسـتـانبـول تحت رقم (٤٩٢٨) . ومما يلاحظ على هذه النسخة كثرة التصحيف والتحريف والسقط مما سترى بعضاً منه فى قابل البحث إن شاء الله .

تبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بما يأتي :

" الحمد لله مانح كل عطية وغافر كل خطية .. ، وبعد فإني رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية دقيقة المعانى وثيقة القواعد والمبانى ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب ولا ترشد إلى نهج الصواب ... ».

وتنتـهى بقوله : " ويوجد فى كثـير من النسخ " والخمسـمائة " بتـعريف الخمس وتنكير المائة ،وهو قبيح من جهة إضافة المعرفة إلى النكرة ، وقد حكى الأخفش مثل ذلك عنهم : النصف درهم .. فى كتاب المسائل الكبيرة " .

وقـد اتخذت نسـخـة مكتبـة عـارف حكمت أصـلاً ؛ لأنهاأقدم من نسـخـة "فاتح" حيث تم نسخها عام ٧٠٨ هـ ، فهى أقرب إلى المؤلف ؛ ولأنَّها قد سلمت من كثرة التحريف والتصحيف والسقط الشئ الذى منيت به نسخة " فاتح " كما سترى شيئـاً منه فى الحاشية عند المقابلة بينهما إن شاء الله ؛ ولأن نسخة عارف حكمت مقروءة على أحد الشيوخ ومصححة كما يظهر على بعض

صفحاتها ولا سيما الصفحات الأولى منها [١] .

لهذا كله اعتمدتها أصلاً ، ونسخة " فاتح " مكملة لها ، وقد رمزت لها فى تعليقاتى بالرمز " ف " إشارة إلى مكتبة " فاتح " .

على أننى أود أن أشير هنا إلى أننى قد أفدت كثيراً من كتاب النيلي الآخَرِ الموسوم بالتحفة الشافية فى شرح الكافية فى تقويم بعض نصوص شرح الدرة الألفية ، كما أفدت من الشرح مجهول المؤلف ، ذلك الذى نقل صاحبه عن شرح النيلى للدرة الألفية الشئ الكثير ، وقد أشرت إلى كل ذلك فى تعليقاتى بالحاشية .

٢- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

يمكننا أن نستدل على أن كتاب " الصفوة الصفة فى شرح الدرة الألفية " للنيلى بالأدلة الآتية :

١- ذكر ابن قاضى شهبة أن له شرحًا على ألفية ابن معط [٢] .

٢- أن الآراء والنصوص التى نقلها صاحب الشرح مجهول المؤلف وعزاها للنيلى موجودة في هذا الشرح مما يدل على أن الكتاب له لا لغيره ولنضرب لذلك أمثلة منها :

(أ) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف فى قول المصنف :

يقول راجى ربه الغفور   يحيى بن معطٍ بْنُ عبدالنور

" قال ابن الخباز : يجوز أن يكون " راجى " هاهنا مرتفعًا بـ " يقول " :

---

(١) انظر اللوحات من (١ - ٢٤) .

(٢) طبقات ابن قاضى شهبة لوحة ١٣٩ .

ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وقد سكنت ياؤه للضرورة ، وقال النيليّ : لا يصح جعله حالاً ، لأن ذلك لا يسوغ إلا إذا كان نكرة ، وبتقدير كونه نكرة يلزم أن يكون بمعنى الحال والاستقبال فيلزم أن يكون رجاؤه مختصًا بزمانٍ دون زمانٍ ، وليس مراده ؛ لأن رجاءه ثابت في جميع الأزمان من الماضي والحال والاستقبال ، وأقول : هذا حق ... " [1] .

وهذا موجود في " الصفوة الصفية " [2] بتصرف يسير .

(ب) وقال أيضًا " جعل ابن الخباز " ابن عبدالنور " صفة لمعط ، وتنوين معط ضرورة ، لأن العلم إذا وصف بابن مضافاً إلى عَلَمٍ وجَبَ حذفُ تنوينهِ لكثرة الاستعمال .. ، وقال النيلي : الأولى أن يكون بدلاً لا صفةً ، لئلا يلزم ارتكاب الضرورة التى هى على خلاف الأصل .. ، أقول : وهذا حق " [3] .

(جـ) وقال كذلك في قول المصنف :

فقلت غير آمن من حاسد   أو جاهل أو عالم معـــاند

" وابن الخباز جعل هذا الترديد بين أقسام متداخلة وحكم بأن الصحيح أن يقال : فقلت غير آمن لحاسد من جاهل أو عالم معاند ، وقال النيليّ : ليس فى الأقسام تداخل ، لأن الحاسد قد يخلو من الجهل والجاهل قد يخلو من الحسد ، والمعاند قد يخلو من الحسد " [4] .

---

(١) انظر : الشرح مجهول المؤلف لوحة رقم (١) .

(٢) انظر لوحة رقم (١) .

(٣) الشرح مجهول المؤلف لوحة رقم (١) .

(٤) المصدر نفسه .

وكل ذلك موجود فى الصفوة الصفية [١] ، وغيره كثير[٢] ، وهو دليل قاطع وبرهان ساطع على أن هذا الشرح للنيلى لا لسواه .

٣- يضاف إلى كل ما سبق أن الكتاب منسوب إلى المؤلف على غلاف نسختى الكتاب .

٣- الدوافع إلى تأليفه :

قد صرح المؤلف فى مقدمته بالدوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الشرح فقال بعد الثناء على الله والصلاة على رسوله : " وبعد فإنِّى رَأَيْتُ الأرجوزَةَ الموسومة بالدرَّةِ الألفية دقيقةَ المعاني وثيقةَ القواعدِ والمباني ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتابِ ، ولا ترشد إلى نهج الصوابِ ، والتمس منى طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ، ويفصح عن معمَّاها ويطابق ألفاظها ، ويغرى بها حفاظها ، فأجبتهم إلى ذلك ، راجيا من الله لا من سواه جزيل الثواب ، إنه يرزق من يشاء بغير حساب .. وسميتها " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفّية " .

٤- المنهج الذى سلكه في هذا الشرح :

من أهم السمات التى اتسم بها كتاب " الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية " ما يلى :

أ- ارتباط شرحه بلفظ الدرة الألفية كما وعد بذلك فى مقدمته ، ولا يعنى هذا أنه لم يفِ موضوعات الألفية حقها من الشرح والتحليل ، وإنما يعنى أن

---

(١) انظر لوحة ١ .

(٢) انظر مثلاً لوحة ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ من الشرح مجهول المؤلف .

المصنف إذا أعطى الموضوع حقه .. فإن الشارح لا يتزيد ولا يستطرد خشية الإطالة المملة ، كما أنه يلتزم بترتيب صاحب الألفية فلا يقدم ولا يؤخر ، فجاء شرحه وسطًا بين شروح الدرة التي وقفت عليها ، فهو خال من التطويل الممل والإيجاز المخل .

ب- الربط بين الأبواب :

حرص النيلي في كثير من الأحيان على أن يربط بين أبواب الدرة الألفية المتوالية موضحاً الصلات والعلاقات بينها ، ومبيناً حكمة هذا الترتيب وجودة التنسيق ، وإليك بعض النماذج التي تؤكد هذه الحقيقة :

١- قال في باب الحال : " إنما ذكر الحال بعد الظرف ؛ لشبهها به إذ كانت مقدرة ب " في " كما أن الظرف كذلك ، وتعمل فيها المعاني كما تعمل في الظرف كما يأتي ذكره ، والشيء يذكر عقيبَ الشَّيْءِ ، إذا قاربه أو شاركه في بعض الأوصاف ، وكذلك ذكر الظرف بعد المصدر ؛ لأن منه ظرف الزمان وهو يدل عليه الفعل بوضعه كما يدل على[1] المصدر بحروفه "[2] .

٢- وقال في باب المفعول له :

" وإنما ذكر المفعول له بعد التمييز وحقه التقديم ، لأن التمييز له شَبَهٌ بالحالِ ؛ لتنكيرِهِ .. ، والحال مُشَبَّهٌ بالظرفِ ، والفعل أدلُّ على الظرف من المفعول له " [3] .

٣- وقال في مبحث الخبر :

---

(١) هكذا في النسختين والأظهر " عليه " لأنَّ الحديث عن الظرف .

(٢) انظر ٧٣ / ب .

(٣) انظر ١٩ .

" لما ذكر المبتدأ وبَيَّنَ أصنافه من المعرفة والنكرة على انفراده ، وَبَيَّن شروط الابتداء فى النكرة أخذ يبين أصناف الخبر من كونه مشتقًا أو جامدًا "[1] .

جـ – وقد يجعل النيلى تحت الأبواب فصولاً ومسائل ، وهذه التقسيمات لها نماذج كثيرة فى الكتاب ، وسأكتفى بالإشارة إليها إيثارًا للإيجاز[2] .

د– استخدام الأسلوب التعليمي كقوله : " فإن قِيلَ " :

ينتهج هذا الأسلوب الشراح والمؤلفون لتوضيح الأحكام والمذاهب والعلل، ولدفع ما قد يوجه إليها من اعتراضات أو شبهات وبذلك ترسخ فى الأذهان بطريقة شائقة جذابة ، وإليك بعض النصوص التى تبين ذلك :

١– قال فى معرض حديثه عن تعريف الفعل[3] : " وقد قيل فى حده : كلمة تدل على معنى فى نفسها وزمان معين من الثلاثة لوجود ذلك المعنى بالوضع ، وهذا لا يرد عليه مثل (الصبوح) ؛ فإنه وإن دل على معنى وزمانه لأن زمانه . ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، فإن قيل : المبهم نحو " يفعل " لا يتعين زمانه . قلت : قد حصل الامتياز عن الماضى ، وأما المضارع فجميع الألفاظ لا تدل لذواتها ، بل بإرادة المطلق لها ، ثم المتكلم بها إذا أطلقها فلابد أن يريد أحد الزمانين بعينه .. ، فإن قيل : (نعم وبئس ، وفعل التعجب) لا يدخل فى هذا التعريف ، قلت : المراد ما كان باقياً على أصالته ، وهذه الأفعال لها دلالة على الزمان فى أصل وضعها " .

---

(١) انظر لوحة ١٢٧ أ .

(٢) انظر مثلا لوحة ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) انظر لوحة ٧ ب .

٢- وقال في معرض حديثه عن نون التثنية[1] : " فإن قيل : إذا كانت النون عوضًا من الحركة والتنوين فينبغي أن تحذف مع الألف واللام كما يسقط التنوين ، وأن تثبت مع الإضافة كما ثبتت الحركة .

فالجواب أن هذه النون بالنظر إلى كونها عوضًا من الحركة تثبت الألف واللام ثبوت الحركة تغليباً لجانب الحركة ، وبالنظر إلى كونها عوضاً من التنوين تسقط في الإضافة سقوط التنوين تغليباً لجانب التنوين في الإضافة .. ، فإن قيل : فالمبهمات لا تنوين فها ولا حركة ومع ذلك يدخل النون في تثنيتها نحو (هذان ، واللَّذان) .

قلت : النون في (هذان) عوض من ألف (هذا) الأصلية ، فإنَّها سقطت لسكونه وسكون ألف التثنية ، وكذلك ياء (الَّذي) أيضًا سقطت ؛ لسكونها سكون ألف التثنية ، فالنون عِوَضٌ من الحرفِ السَّاقط » .

(هـ) القياس :

القياس كما قيل هو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[2] ، ولا يستطيع أحد أن ينكره قال ابْنُ الأنباريّ : " اعلم أنَّ إِنكار القياس في النحو لا يتحقَّقُ ، لأنَّ النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة " [3] .

---

(١) انظر لوحة ١٩ ب

(٢) انظر الإعراب في جدل الأعراب ٤٥ ، والاقتراح ٥٥ .

(٣) انظر الفصل الحادي عشر من لمع الأدلة ٩٥ .

وإذا تأملنا كتاب " الصفوة الصفة " وجدناه زاخراً بهذا القياس ، وإليك بعض النصوص :

١- قال فى إعراب الأمثلة الخمسة " إنَّ المعنى الذى لأجله أعرب المضارع موجود فى هذه الأمثلة من غير مانع فتكون معربة بالقياس على غيرها من الأفعال المعربة " (١) .

٢- وقال فى تثنية " خصية وألية" : " أما " خصية ، وألية ، فمن العرب من يقول : " خصي ، وألي " فلا شذوذ فى تثنيته بغير تاء علَى هذه اللغة ، فأما من قال " خصية وألية " فحذف التاء فى التثنية شـــاذ ، والقيـــاس أن يقول " خصيتان وأليتان " مثل " قائمتان " بإثبات التاء ، لأن المثنى يجرى مجرى المفرد فى احتياجه إلى علامة التأنيث ، فلو حذفت لوقع لبس بين تثنية المذكر والمؤنث " (٢) .

٣- وقال أيضًا في الأفعال المتعدِّيَةِ " وأما قوله : " فالحرف حتما ليس عنه يفصل " فليس على إطلاقه ، فإنك تقول : " قمت أن قمت " ، وقمت لأن قمت " قياسًا مطردًا في " أنِ " المصدريَّةِ الخفيفةِ والثقيلةِ (٣) » .

(و) التعليـــل :

العلل هى التى يستدل ببيانها عند الخلاف حول حكمٍ ما ، فيجعل العلماء وجودها دليلاً على وجودِ الحكمِ كما يجعلونَ عدمَها دليلاً على عَدَمِه ، فهى تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا ، إلاَّ أَنَّ الغالبَ في علل النحو العِلَلُ التعليميَّةُ

(١) انظر لوحة ٣٧/أ .

(٢) انظر لوحة ٢١/ أ .

(٣) انظر لوحة ٦٢ / أ .

والقياسيَّةُ [1] ، أما العلل الجدلية فتغلب عادة على الذين لهم نصيب وافر من الثقافة المنطقية والأصولية ، والنيلي من أولئك الذين يعللون بهذه العلل الثلاث ، وإليك البيان :

١- ذكر أن جمع المؤنث السالم يشبه جمع المذكر السالم ، ولهذا حمل في جمع المؤنث السالم الفتح على الكسر ، لأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر ، قال : " فلما كان بين جمع التأنيث وجمع التذكير من المشابهة ما ذكرنا حمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأن جعل له في الرفع علامة تخصه وهي الضمة كما جعل للجمع المذكر في الرفع علامةً خاصَّةً وهي " الواو " ، ثم حمل نصبه على جره كما حمل نصب جمع التذكير على جره تسوية بين الأصل وفرعه " [2] .

٢- ذكر الأسباب المانعة للاسم من الصرف ، ثم قال : " فإذا اتصف الاسم بوصفين منها ، أو وصف يقوم مقام وصفين صار فرعًا على الاسم الذي لا يوجد فيه شئ منها أصلاً ، فصار حينئذ بينه وبين الفعل مناسبة ، فإن أرادوا أن يحققوا المشابهة التي بينه وبين الفعْلِ سَوَّوْا بينهما في امتناعه من التنوين والجرِّ لامتناعهمَا من الفعل " [3] .

٣- وقال في حذف حرف العِلَّةِ من آخر الفعل الأمر : " إنما حذف حرف العلة من آخر الفعل الأمر ، لأنهم حملوا المجزومَ الصَّحِيحَ على الأمرِ فسكنوه ، كذلك حملوا فعل الأمْرِ المعتل في الحذف على المعتل في الجزم ، فالسكون في الجزم حملاً على الأمر ، والحذف في الأمر حملاً على الجزم [4] » .

---

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٤ .

(٢) انظر لوحة ٢٣ / ب .

(٣) انظر لوحة ٥٣ / أ .

(٤) انظر لوحة ٢٨ / أ .

٤- وقال في بيان " الكلمة " و " الكلام " : " وكان الواجب أن يبدأ بتعريف " الكلمة " قبل تعريف " الكلام " ، لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته ، وإنما بدأ بالمركب الذى هو " الكلام " لشرفه ، لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد إذ كان المركب يفيد جميع مايفيده أفرادُه وَزيادة على ذلك، ولأن المركب هو الغرض من وضع المفردات "(١) .

٥- وقال في مبحث المفعول له : " وأما قوله " جئتُ زيداً قَتْلَهُ " فإن القتل متأخر عن المجئ فكيف يكون علة له ؟ فيقال : إن المفعول له علة غائية ، والعلل الغائية متأخرة عن الفعل لكن تصور القتل فى النفس هو الباعث على المجئ المؤدى إلى القتل ، وكذا إذا قلت : " ضربته تأديبًا " ، فإن تصور التأديب وتعقله هو الباعث على الضرب ، ووجود التأديب هو الحاصل بالضرب ، فتصور التأديب علة فى الفعل ، والفعل علة فى حصول التأديب " (٢) .

وقال كذلك : " وقد ذكر لنصب المفعول له ست شرائط : الأولى : كونه " مقارنا للفعل : يريد فى الوجود كقولك : " جئتك مخافة الشر " ، فإن المخافة مقارنة للمجئ فى الوجود ، وإنما كان المفعول له مقارناً للفعل لأنه علة ، والعلة لا تنفك عن المعلول " (٢) .

هذه العلل التى امتلأ بها شرح النيلي هي نِتاجٌ وأَثَرٌ من آثار الثقافة الفلسفية المنطقية ، فهو لا يكتفي بالتعليل المجرَّدِ وإنما يتعمق بطابع فلسفيّ ومنطقيّ ، استمع إليه يقول في مبحث " خَوَاصٍّ الأسماء وعلاماتها " " لما ذكر حدَّ الاسْمِ وعرَّفَهُ به أراد أن يعرفه بعلاماتٍ تختصٌّ به ، ليعرف الشئ بحده وخاصته ، والفرق بين الحد والخاصة أن الحد يكون بذاتيات المحدود حتى لو انتفى شئ منها لانتفى المحدود ، ألا ترى أنه لو انتفت دلالة الاسم على معنًى

(٢) انظر لوحة ٥ / ب .

(٣) انظر لوحة ٧٩ ب .

في نفسه لانتفت حقيقة الاسم ، وأما الخاصة فلا يلزم من انتفائها انتفاءُ الاسم ، ألا ترى أنَّ الألف واللام لو انتفى عن الاسم لمانع لم تنتف حقيقة الاسم ، بل متى وجدت لا توجد إلاَّ في الاسم دون غيرِه " [1] .

فعملية التمييز بين الحدود والخواص عملية منطقية ، يقول الزجاجي : " ألا ترى أن الفلاسفة هم معدن هذا العلم - أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك - .. " [2] .

(ز) العروض والقافية في الشرح :

كان النيلي - رحمه الله - على دراية واسعة بعلمي العروض والقافية كما كان عالماً بالنحو ، وقد ظهر ذلك في أثناء الشرح حيث شرح بعض المصطلحات العروضية كمشطور الرجز ومشطور السريع ومثل لها بأبيات شعرية ، وقطع هذه الأبيات ، وهذا ما لم نعهده في الكتب النحوية استمع إليه يقول : [3]

" قوله " عدتها ألف خلت " ليس بصحيح إنما عدتها ألفان ، لأن الذي جعله مصراعاً من بيت يجعله العروضيون بيتاً برأسه ، وذلك ظاهر في المشطور من الرجز ؛ لأنه إذا سقط شطره بقي الآخر بيتاً وهو في الأصل نصف بيت ، لكن يحتمل أن يريد ألف مزدوج أو ألف مماثل للتصريع ، لأن التصريع يكون في بيت واحد .. ، المشطور : الذي قد ذهب شطره أيْ : نصفه ، وهذا النوع هو العروض الثالثة من أعاريضِ الرجز ، وبيته :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وشَجْوًا قَدْ شَجَا

وعدد حروفِهِ أَحَدٌ وعشرونَ حرفًا ، وهي : (مستفعلن / مستفعلن مستفعلن) ثلاث مرات ولا شطر له ولا عروض ، فلما عدم العروض صارت العناية والقصد الضرب ...، وقوله (أو ما يضاهيه من السريع) يريد أو ما يشابه مشطور الرجز من مشطور السريع ، وهي أيضاً العروض الثالثة من السريع وهو المشطور منه ، وضربه وعروضه أيضاً واحد كما ذكرنا في

---

(١) انظر لوحة ٨ / أ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ٤٦ .

(٣) انظر لوحة (٤ ب ، ٥ أ) .

مشطور الرجز ، وأصله على ستة أجزاء فذهب شطره وهو ثلاثة أجزاء فبقى على ثلاثة أجزاء (مستفعلن – مستفعلن – مفعولات) ، فكرهوا الوقف على التاء لحركتها ، والقوافي جوامد للاستراحة فأبدلوا من التاء نونًا بعد سلب حركتها فصار (مفعولان) وبيته :

يا دار سلمى بين دارات العوج

....، ولمشطور السريع نوع آخر ضربه (مفعولن) ويسمى المكسوف ، وتفسير هذا اللقب أن أصله (مفعولات) فكسفوا التـــاء عنه بإذهابها فبقى (مفعولا) فأبدلوا من الألف نوناً فصار (مفعولن) وبيته :

سيروا على اسم الله لا ترتدوا

وتقطيعه (مستفعلن – مستفعل – مفعولن)

.. ومعنى " التصريع " أن يكون حرف الروى من نصف البيت الأول كحرف الرَّويّ من نصف الثانى كما يفعلون فى أوائل القصائد " .

كذلك نجد كثيراً من مصطلحات علم القافية فى شرحه ، وذلك مثل الروى والتأسيس والردف والإيطاء والإقواء وسناد الردف ، وغيرها ، مما ستراه مبثوثًا في هذا الشرح مِمَّا يـدلُّ عل اهتمامِهِ بهذا العِلْمِ .

(ح) الحدود والتعريفات :

اهتم النيليّ في شرحه للدرة الألفية بالحدود والتعريفات اهتماماً كبيراً ، فإذا ما ذكر المصنف حدًّا أو تعريفاً تناوله بالشرح والتحليل وإخراج المحترزات على طريقة أهل المنطق ، أما الأشياء التي لم يُعَرِّفْها صاحبُ الألفية فَيُعَرِّفها ويحدّها بحدود جامعة مانعة مع ملاحظة ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحيّ مما يدل على تمكنه في اللغة كما كان متمكناً في النحو ، وإليك هذين المثالين :

(١) قال ابن معط في تعريف الحرف :

والحرف لا يفيد معنى إلا   في غيره كهل أتى المعلى

وقال النيليّ في شرحه « هذا من أحسن ماحد به الحرف ، فإنه أتي بهذه العبارة بين النفي والإثبات لغرض الحصر ، فإنه بقوله : « لا يفيد معنى » خرجت الأسماء المناسبة للحروف كَأَيْنَ وكَيْفَ ، وخلص الحدُّ للحرفِ »(١) .

(٢) وقال ابن معط في مبحث الفاعل :

وكل فعلٍ رافع فاعلـــه ولا يكون الفعل إلاَّ قبلـــه

وشرح ذلك النيليُّ فقال(٢) « والفاعل كلُّ اسم أسند إليه فعل أو شبهه مقدم عليه أبداً » .

قولنا : « أسند إليه فعل « ليخرج المفعول ... ، وقولنا « أو شبهه » ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد وغيره من الأسمائ العاملة والظرف المعتمد أيضاً ، وقولنا « مقدم عليه « ليخرج منه » زيد قام « فإنه ليس فاعلاً ، لتقدمه على الفعل، وقولنا « أبداً » ليخرج منه مثل « قائم زيد » ، فإن تقديم الخبر مجازٌ ليس بواجب .

وقيل: الفاعل : «هو الاسم الذي يجب تقديم خبره عليه لمجرد كونه خبراً»، فخرج بقوله « الاسم » الأفعال والحروف ، وخرج بقولــه « وجب تقديمــه عليــه « خبر المبتدأ المقدم عليه غير الاستفهام ، وخرج بقوله : « لمجرد كونــه خبــراً « أسماء الاستفهام التي يجب تقديمها على المبتدأ إذا أخبر عنه بها لكن لا لمجردِ كونه خبراً بل لما تضمنته من معنى الحرفِ » .

(ط) مصادر النيليّ :

مما لا شك فيه أن النيلي من أولئك النحاة النابهين ذوى الثقافة الواسعة ، والمستفيدين من آراء العلماء الأجلاء ، فهو قد تمثل آراءهم وناقشـــها ، ووقف منها موقف الناقد الحصيف حين بيّن الضعيف منها والسديد ، يتجلى كل ذلك من نقله عن مختلف الآثار التى خلفها السلف ، وفي قِمَّـتِها كتابُ سيبويْـهِ إذْ كان من أهم المصادر التى اعتمد عليها حيث يبدو ذلك واضحاً من الصفحات الأولى من الشرح ، ولا غرابة فى ذلك ، فالكتاب ينبوع ثر العطاء ، ولست أرى حاجة للتدليل على مدى اعتماد النيلى على كتاب سيبويه ، فالشرح زاخر بآراء

---

(١) انظر لوحة ٨ أ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ .

سيبويه ينقلها ليعزز بها رأياً [1] ، أو ليناقش آخر[2] ، أو ليحتج بشاهد من شواهده [3] .

ولم تقف مصادر النيلي عند سيبويه ، فالشرح حافل بآراء العلماء من المدارس المتعددة ، فهناك البصري ، والكوفي ، والبغدادي[4] والأندلسي[5] ، والمصرى[6] ، ومن الأعلام البارزة فى الشرح نجد أسماء كأبى الأسود الدؤلى (ت ٦٩ هـ) ، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) ، وأبى عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠هـ) والكسائى (ت ١٨٣هـ) ويونس (ت ١٨٣هـ) ، والفراء (ت ٢٠٧هـ) ، وقطرب (ت ٢٠٦هـ) ، وأبى زيد (ت ٢١٥هـ) ، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) والجرمى (ت ٢٢٥ هـ) ، والمازنى (ت ٢٤٩ هـ) ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) والزجاج (ت ٣١٠ هـ) ، وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، والزجاجى (ت ٣٣٧ هـ) والسيرافى (ت ٣٦٨ هـ) ، والفارسى (ت ٣٧٧ هـ) ، وابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) والجرجانى (ت ٤٧١ هـ) ، والزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ) ، وابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، وغير هؤلاء كثير من مشاهير النحاة واللغويين والقراء أيضاً .

وقد نص النيليّ فى شرحه على بعض الكتب التى اعتمد عليها ، فمنها نوادر أبى زيد [7] ، وكتاب الدمشقيات لأبى على الفارسى [8] ، وكتاب التنبيه فى مشكلات أبيات الحماسة لابن جني[9] ، وكتاب المنهوكة لأبى نواس لابن جنى [10] ، والغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز [11] ، وشرحه هو على كافية ابن الحاجب [12] ، أما كتاب سيبويه فكان جُلُّ اعتماده عليه كما سلف بذلك البيان .

---

(١) انظر مثلا لوحة ٣١ ، ٥٥ أ ، ٥٦ ب . (٢) انظرمثلا لوحة ٥٩ . (٣) انظر مثلا لوحة ٥٨ ب

(٤) انظر لوحة ١٠ ، ٢٩ ، ١٧٩ ، ٢٠٧ ، ٤١٢ . (٥) انظر لوحة ١٥٧ . (٦) انظر لوحة ١٦٧ .

(٧) انظر لوحة ١١٣ / ب . (٨) انظر لوحة ٣ / أ . (٩) انظر لوحة ١٢٧ / ب .

(١٠) انظر لوحة ٨٦ / ب . (١١) انظر لوحة ٦ / ب . (١٢) انظر لوحة ١١٩ / ب .

وقصارى القول أن الشرح مشحون بمادّةٍ علمية تدل على أنّ الرجل قد أمعن النظر فى كتب اللغة والنحو والقراءات فانتفع بها خير انتفاع .

(ى) شواهد النيلى فى الصفوة الصفية :

إذا ما استعرضنا كتاب الصفوة الصفية وجدناه زاخراً بألوان الاستشهاد المتعددة ، وإليك البيان بالتفصيل :

١- استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته :

قد أكثر النيلي من استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته مما يدل على أنه قد عكف على دراسته وعني بقراءاته ، وها هى ذى بعض النماذج التى تؤيد ذلك :

أ- تحدث عن الجمل التى لها محل من الإعراب فقال[1] :

" والتاسعة فى موضع جزم على خلاف فيه ، وهى الجملة الواقعة بعد الفاء فى جواب الشرط بدليل قوله تعالى ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾ فمن قرأ بالجزم فأنه عطفه على محل الجملة الواقعة جواب الشرط " .

ب- ذكر أن " حاشا " تأتى فعلاً [2] ، والدليل على ذلك دخول الحذف عليها فى قوله تعالى ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ .

جـ- وقال فى بيان أقسام الحال : [3] " والحال أربعة أقسام متنقلة ، ومؤكدة ومقدرة ، وهى التى تذكر قبل وجودها كقوله تعالى : ﴿ وأَمَّا الَّذِينَ سُعدوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ ، فالخلود غير واقع فى الدنيا بل فى الآخرة

(١) انظر لوحة ١ب ، وانظر أيضا لوحة ٢٩ ب ، ٣١ ، ٣٢ب ، ٣٣أ .

(٢) انظر لوحة ٨٣ ب .

(٣) انظر لوحة ٧٦ ب .

، فهذه حال مقدرة ...، وموطئة كقوله تعالى : " إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرآنًا عَرَبِيًّا " ، فَ« عَربيًا » حال ، و " قرآنا " موطئ لها ، أي ممهد " .

٢- الاستشهاد بالحديث الشريف :

الواقع أن احتجاج النِّيليِّ في شرحه بالحديث الشريف قليلٌ جدًا ، فمن ذلك قوله في مواضع الابتداء بالنكرة [١] : " الثاني الإضافة نحو " غلام رجل في الدار " ، ومنه قوله عليه السلام " خمس صلوات كتبهن الله على العباد " ، وكذلك قوله في مبحث الاستثناء[٢] " ووقوع " إلا " صفة بعد المعرفة قليل ، ومنه الحديث " الناس هالكن إلا العالمون ، والعالمون هالكون إلا العاملون ، والعاملون هالكون إلا المخلصون ، فجعل " إلاّ " في هذا وصفًا فلذلك رفع ما بعدها » .

٣- الاستشهاد بالشعر :

لقد حفل شرح النيلي بكثير من الشواهد الشعرية مما يدل على غزارة مادته ، وأهم ما نلاحظه على استشهاده بالشعر ما يلي :

١- قد احتج بشعر الذين يحتج بشعرهم بلا خلاف كالجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، كما استشهد برجز مشاهير الرجاز المنتمين إلى عصر الاحتجاج ، أما ما ورد في شرحه من شعر المحدثين كالمتنبي ، وأبي محمد اليزيدي النحوي ومن في طبقتهما فهو من باب التمثيل والاستئناس بشعرهم ، على أن ابن جني – وهو الرجل اللغوي الناضج – قد أكثر من

(١) انظر لوحة ١٢٦ أ .

(٢) انظر لوحة ٨١ ب .

الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتنبي ، وقال : " والمولدون يحتج بهم في المعاني كما يحتج بالقدماء في الألفاظ "[(١)] .

وقال أيضاً : " فان المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس – وهو الكثير التعقب لجلة الناس – احتج بشئ من شعر حبيب ابن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه " [(٢)] .

٢- أن استشهاده بالشعر أخذ صوراً متعدِّدةً ، فتارة يستشهد بنصف البيت، ومرة بجزء أقل من النصف ، وأحياناً بالبيت كاملاً ، وأخرى بالبيتين ، وقد يكرر الشاهد الواحد أكثر من مرة لتعدد موضع الشاهد فيه .

٣- لم يكن استشهاده بالشعر على القواعد النحوية والأحكام الصرفية فحسب ، بل استشهد به كذلك على بعض المعاني اللغوية[(٣)] .

٤- إذا كان في البيت المستشهد به كلمات غامضة فأنه يشرحها ، ويوضح المراد من البيت [(٤)] .

٥- كثير من شواهده الشعرية موجود في كتاب سيبويه مِمَّا يدل على أَنَّهُ حَفِيٌّ بالكتاب وصاحبه .

---

(١) انظر كتاب التنبيه في شرح أبيات الحماسة لوحة ١١٧ .

(٢) انظر الخصائص ١/ ٢٤ .

(٣) انظر لوحة ٥٧أ ، ٩٠ / ب ، ١٦ / ب .

(٤) انظر لوحة ٢/ب ، ٣٥/ب ، ٤٧/ب ، ٧٦/ب ، ٨٠ أ .

٦- يهتم بإيراد الروايات الأخرى فى الشاهد إن وجدت [١] ، وقد يذكر موطن الشاهد فيه [٢] .

٧- لم ينسب كثيرًا من شواهده الشعرية ، إمَّا اتِّكالاً على أن ذلك معروف ومشهور بين علماءِ عصره ، وإمَّا احترازًا من نسبة البيت إلى غير قائله .

٤- الاستشهاد بالنثر :

اعتاد علماء العربية على أن يحتجوا لقواعدهم النحوية والصرفية واللغوية بالنثر العربى الفصيح لا سيما الأمثال ، ولهذا نرى النيلى ينهج هذا النهج فى شرحه ويستشهد بجملة من أمثالِ العربِ وأقوالهم المشهورة ، وإليك بعض النماذج :

١- ذكر في مبحث الأسماء الستة المثل المشهور "مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلْ" [٣]

٢- وذكر أيضًا فِي خصائصِ النكرةِ قولَهُمْ : " لكلِّ فرعونٍ موسى " [٤]

٣- واحتج فى مبحث أحوال المبتدأ بحسب التقدر والتأخير بالقول المأثور " مشنوءٌ من يشنؤك " ، وبالمثل المعروف " فى بيته يؤتى الحكم " [٥] .

٤- وذكر كذلك فى مبحث المبتدأ قولهم " تسمع بالمعيديِّ خير من أن تراه" [٦] .

---

(١) انظر لوحة ٤٨/ب ، ٧٨/ب .

(٢) انظر لوحة ٨٠/أ ، ١٢٤ /ب .

(٣) انظر لوحة ١٧أ .

(٤) انظر لوحة ٨٨أ .

(٥) انظر لوحة ١٣١ أ .

خامساً : الموازنـــــات

(أ) موازنة بين شرحي النيليّ وابن الخباز :

لتحقيق ذلك سأورد بعض أبيات الدرة الألفية ، ثم اذكر شرح ابن الخباز لها ، ثم أعقبه بشرح النيلي ، لنتمكن جميعاً من معرفة أيهما كان أكثر عمقًا وأبسط شرحًا ، وأدق تعبيراً ، ناشداً في ذلك العدل والإنصاف ، لأن ذلك مما يجب أن يتحلى به الباحث المنصف .

١- قال ابن معط في خواص الاسم :

فالاسم عرفه وأخـــبر عنه وثنه وأجمعـــه أو نونـــــه

واجرره أو ناده أو صغره وانعته أو أنثه أو أضمــره

فقال ابن الخباز في شرحه [1] : " هذه إحدى عشرة علامة للاسم :

الأولى : التـــعــريف ، والظاهر أنه يريد مـا كـــان بالألف واللام ، لأنهم يذكرونه في الاسم معرفين ، ولئلا يكون قوله " اضمره " تكريراً .

الثانية : الإخبار عنه ، كقولنا : قام زيد ، وزيد ذاهب .

الثالثة : التثنية كقولك : رجلان .

الرابعة : الجــمع كــقــولك : الزيدون ، وهندات ، ورجــال . **الخامسة** : التنوين كـزيد ورجل ، **السادسة** : النداء كـقــولك : يا زيد ، **السابعة** : الجـر بالحرف أو الاسم كقولك : في الدار ، وغلام زيد ، **الثامنة** : التصغير كرجيل ، **التاسعة** : النعت كـقـولك : مـررت برجل كـاتب . **العاشرة** : التـأنيث كـقـولك : ضاربة ، وحبلى والصحراء . **الحادية عشرة** : الإضمار كقولك : زيد ضربته .

ووجه اختصاص هذه العلامات بالاسم أنها لا تفيد معنى إلاّ فيه ، وقد أوردوا عليها نقوضاً تمر بك في الأبواب إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) انظر شرح ابن الخباز ١/ ٧٥ ، تحقيق حامد محمد العبدلي .

وقال النيلى[1] : " لما ذكر حد الاسم وعرفه به أراد أن يعرفه بعلامات تختص به ، ليعرف الشئ بحده ، وخاصته .. ، وقد ذكر للاسم إحدى عشرة علامة :

أحدها : قوله " عرفه " ، وإنما اختص الاسم بالتعريف ليفيد الإخبار عنه ، ولم يقل باللام لعموم التعريف ، لأن من العرب من يعرف بالميم .

وثانيها : قوله " وأخبر عنه " ، ولو قال : أسند إليه كان أولى ، لأن الاسناد أعم من الأخبار ، فكل إخبار إسناد ، فان قولك :" هل قام زيد ؟ إسناد لا إخبار .

وثالثها : التثنية ، [وهى] [2] مختصة بالاسم ، لأن مدلول الفعل جنس يقع على الكثير والقليل فلا يثنى ، والقول فى الجمع [3] كالقول فى التثنية .

الخامسة : التنوين ، والذى يختص منه بالاسم أربعة أضرب :

تنوين التمكين ، وهو الفارق بين المنصرف وغيره كرجل ، والثانى : تنوين التنكير كما فى " صهٍ" ، وكالتنوين فى العلم إذا طرأ عليه التنكير نحو " مررت بأحمدَ واحمدٍ أخرَ " ، فهذا خاص بالاسم ، لأنه دليل التنكير الطارئ على العلمية المختصة بالاسم .

الثالث : تنوين العوض من المضاف إليه كما فى حينئذٍ ، ويومئذٍ .

الرابع : تنوين المقابلة كما فى " مسلمات " ، لأنه فى مقابلة نون الجمع المختصّ بالاسْم .

---

(١) انظر لوحة ٨ أ ، ب .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) الجمع هو العلامة الرابعة من علامات الأسماء .

السادسة : " الجَرُّ " ، إنما قال : " اجرره " ول يقل : أدخل عليه حرف الجر ، لأنه أعمُّ ؛ لأنَّ الجَرَّ يكون بالإضافة وبحرف الجَرِّ ، ولأنَّ حَرْفَ الجَرِّ قد يدخل على الفعل على سبيلِ الحكايةِ ، قالَ الشَّاعِرُ :

والله ما ليلى بنَــــاَم صاحبُــه

أى : بمقول فيه نام صاحبُه ، أو بليلٍ نَامَ صاحبُهُ ، فالجملة صفة لموصوف محذوف .

السابعة : النداء ، وهو خاصة بالاسم ، لأن المنادى مفعول ، والمفعول ما يتعلق به الفعل فوجب أن يكون اسما لأن الشئ لا يتعلق بنفسه .

الثامنة ، والتاسعة : التصغير والنعت ، لأنهما يخصصان الاسم فتحصل الفائدة بالإخبار عنه نحو " رجل كريم " ، وكذلك " دريهم " بمنزلة قــــولك : " درهم صغير " ، لأنه وصف لِلشَّيْءِ بالصغر .

العاشرة : التأنيث ، لأنه إِن كانَ حقيقيًا وهو الَّذِي بإزائه ذكر من الحيوان فلا يكون إلا في الأشخاص وهِيَ الأسماء ، وغير الحقيقى محمول عليه، ولأنَّ مدلولَ الفِعْلِ جنسٌ ، والجنس مذكر .

الحادية عشرة : الإضمـــار ، وهو يختصّ بالاسمِ نحــــو " زيد ضربته " ، فالهاء ضمير زيد ، لأن الفعل لو أضمر ، وهو يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته ، ولفظ المضمر غيرلفظ المظهر ، وإذا تغير لفظ الفعل وصيغته بطلت فعليته .

فهذا آخر علامات الاسم التى ذكرها ، وعلاماته كثيرة تنتهى إلى سبعــين علامة ولا حاجة إلى الإطالة بذكرها ، فإن فيما ذكره كفاية ، وقد يستدل على الاسم بالتقسيم نحو " كيف " ، فيقــال : لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، لا يجوز أن تكون حرفاً لافادتها مع الاسم فى غير النداء ، ولا يجوز أن تكون فعلاً ، لعدم دلالتها على الزمان ، فتعين أن تكون اسماً ضرورة الحصر فى الثلاثة " .

وأقول : مما تقدم يتبين لنا أن شرح ابن الخباز هو مضمون كلام ابن معط مع شئ من الإيضاح ،، أما النيلي فقد امتاز بربطه بين أبواب الكتاب ، وبطول نفسه فى الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل .

٢- قال ابن معط فى باب الأفعال :

القول فى أزمنة الأفعـــال الحال والماضي والاستقبال

فقال ابن الخباز (١) : " الأزمنة ثلاثة ، ماض وحاضر ومستقبل ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾ ، وقول زهير :

وأعلم ما فى اليوم والأمس قبله ولكنَّنِي عن علم ما في غَدٍ عم

ولأنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلك وقد علمنا بالضرورة أنَّه لابُدَّ له من حركة وجودية وأن أجزاءها لا توجد دفعةً واحدةً فلابُدَّ من تعاقبها ، فالمنتظر يصير حاضراً ، والحاضر يصير ماضيًا ، والأفعال مشتقة من المصادر ليدلُّوا بها على اقترانِ الأحداث بالأزمنة المحصلة ، هذا فائدة الاشتقاق ، والأفعال على حسب الزمان ماض وحاضر ومستقبل " .

(١) انظر شرح ابن الخباز ١/١٤٦ .

أما النيلي فقال [1] : " أزمنة الأفعال ثلاثة ، دليل الحصر أن الفعل إمّا أنْ يذكر حين وجودِهِ أوْ لَيْسَ ، فإن ذكر حين وجوده فهو الحال ، وإن لم يذكر حين وجوده فإما أن يذكر بعد وجوده أو ليس ، فالأول الماضي ، والثاني المستقبل وهو الذي يذكر قبل وجوده ، ومن الناس من أنكر زمن الحال ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً في الوجود وهو الماضي ، وإلا فهو المستقبل .

والجواب أن بين الماضي والمستقبل فصلاً ، وذاك الفصل هو الحال ، ولأن الزمن الماضي والمستقبل معدومان والأفعال واقعة قطعاً،فإما أن تقع في الزمن المعدوم وهو محال ، وإما في غير زمان وهو أيضاً محال ، فتعين وقوعها في زمن موجود وهو غير الماضي والمستقبل وذلك هو الحال ، واستدل النحويون على زمن الحال بقوله تعالى : " له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك " ، " فما بين أيدينا " هو المستقبل ، " وما خلفنا " هو الماضي ، " وما بين ذلك " هو الحال ، وهو الفاصل بين الماضي والآتي ، واستدلوا أيضا بأن العرب وضعت حروفاً لنفي الماضي ، وهي " لَمْ ، ولمَّا " ، وحروفًا لنفي المستقبل ، وهي "لَنْ ، وَلاَ" ، وحروفًا لنفي الحال وهي "مَا " ، و " كَلاَّ " ، فتعيَّنَ أن الحال ثابت حتى يصح نفيه ، فاعْرِفْهُ " .

وأقول : إنَّ النَّاظِرَ لهذَيْنِ النَّصَّيْنِ يرى أنَّ ابن الخباز قد أَوْفَى الموضوع حقه من الشرح والاستدلال ، أما النِّيليُّ فقد تفوَّقَ عليه بشئ من التفصيل ، وبمناقشة العلماء والرد عليهم في إنكار زمن الحال .

٣- قال ابن معط في باب الفاعل :

وكُلُّ فعلٍ رافع فاعلَه ولا يكون الفعل إلاَّ قَبْلَهُ

---

(١) انظر لوحة ٢٦ ب .

وقال ابن الخباز [١] : بدأ من المتعدى بما لا يتجاوز الفاعل ، وهذا يفسد قسمته ، لأنه لم يتعد فى اللفظ إلى شئ ، وقد مثله بطال واحمر وانصرف ، وهى من الأبنية التى لا تتعدى . وكل فعل لابد له من الفاعل ، لأن الفعل حديث ، والحديث عن غير المحدَّثِ عنه معدومُ الجَدْوَى ، والفاعل عبارة عن كل اسم أسند إليه فعلٌ أواسمٌ يشبهه وقدم عليه ، فالفعل كقولك : قام زيدٌ ، والاسم كقولك : مررت برجل قائم غلامه ، أو شديد ساعده ، وحكمه الرفع ، لأن الفاعل أقوى من المفعول ، والرفع أقوى أنواع الإعراب ، لأن علامته أقوى الحركات .

واختلف في رافعه : فقال الأكثرون : هو المُسْنَدُ إليه ، لأنه المقتضى له فعمل فيه ، وقال قوم : رافعه الفاعلية ، وأبطلوه بقولهم : مات زيد وانقض الجدار ، ويلزم الفعل التقديم لوجهين :

أحدهما : أن الفعل عامل ، والأصل فى العامل التقديم .

والثانى : أن الفاعل كالجزء من الفعل فلا يقدم عليه » .

وقال النيلي [٢] : " يريد بقوله " كل فعل " اللازم والمتعدى ، ولو قال : " وكل فعل تام رافع فاعله " لكان أحسن من الإطلاق ، إذِ الفعل الناقص لا يسمى المرفوع به فاعلاً إذْ لا تَتِمُّ الفائدةُ بهِ نحو " كان " وأخواتها ، وإنما كان الفعل مؤثرًا في الفاعل الرفع دون النصب والجر ، لأنَّ الفاعل ركنٌ من أركان الجملة لا يستغنى عنه في التركيب ، والمفعول والمضاف يستغنى عنهما فيه ، فأعطى أقوى الحركات وهِيَ الضَّمَّةُ . وأمَّا قوله " ولا يكون الفعل إلاَّ قبله " أيْ : قبل الفاعل ، لأنَّه لو تقدَّم الفاعلُ على الفعل لصار معرضًا لدخول عامل

---

(١) انظر شرح ابن الخباز ٢٢٩/١ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ .

آخر عليه ، وحينئذ يخرج عن كونه فاعلاً فيبقى الفعل بلا فاعل ، فإن قلت : هذا لازم فى المفعول ومع ذلك يجوز تقديمه ، قلت : الفرق بينهما أن الفعل يجوز خلوه عن المفعول ولا يجوز خلوه عن الفاعل ، ألا ترى أَنَّكَ إذا قلت : " زيداً ضربت " ، فزيداً مفعول " ضربت " مقدم عليه ، فإذا أدخلت عليه عاملاً غير الفعل قبله وذلك نحو قولك : " إنَّ زيداً ضربت " ، صار المفعول اسم " إن " ، وبقى الفعل بلا مفعول ، وذلك جائز بخلاف الفاعل ، فامتنع تقديمه لذلك .

والفاعل : " كل اسم أسند إليه فعل أو شبهه ، مقدم عليه أبداً " .

قولنا : " أسند إليه فعل : ليخرج المفعول " فإن الفعل [غير] [١] مسند إلى المفعول .

وقولنا " أو شبهه " ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد وغيره من الأسماء .

والظرف المعتمد أيضاً ، وقولنا : " مقدم عليه " ليخرج منه " زيد قام " ، فأنه ليس فاعلاً ؛ لتقدمه على الفعل ، وقولنا : " أبداً " ليخرج منه مثل : " قائم زيد " ، فإن تقديم الخبر مجاز ليس بواجب .

وقيل : الفاعل هو الاسم الذى يجب تقديم خبره عليه لمجرَّدِ كونهِ خبراً ، فخرج بقوله " الاسم " الأفعال والحروف ، وخرج بقوله : " وجب تقديمه عليه " خبر المبتدأِ المقدم عليه غير الاستفهام ، وخرج بقوله : لمجرد كونه خبراً " أسماء الاستفهام التى يجب تقديمها على المبتدأِ إذا أخبر عنه بها ، لكن لا لمجرَّدِ كونِه خبراً بل لما تضمنته من معنى الحرف " .

وأقول : إن اعتراض ابن الخباز على المصنف وارد ومتجه ، ولكن ليس هذا محله ، فهو متعلق بما قبل هذا البيت ، فكان ينبغى أن يوضع عند قول المصنف :

---

(١) إضافة يوجبها المقام .

القول فى الأفعال فى التعدى وتنتهى لسبعة فى العـــــد
أولها لم يتجاوز فاعـــــلاً إذْ ليس للمفعول ذاك قابـــلاً
كطال واحمر ونحو ظـــــرفا ومثل راح واغتدى وانصـرفا

وقد حاول النيلي دفع هذا الاعتراض ، فأجاب بجوابين[1] يبدو عليهما التكلف والتعسف .

ومن جهة أخرى نرى النيلي قد استدرك على المصنف إصلاقه لفظة "كل" من غير تقييد للفعل بكونه تامًّا ؛ لأن الفعلَ الناقص لا يسمى المرفوع به فاعلاً ، وهو استدراك وجيه وحسن فات على ابن الخباز .

ونلاحظ أيضاً أن تعريف النيلى للفاعل أشمل وأوفى من تعريف ابن الخباز ، ومعالجته للموضوع أوسع وأكثر تعليلاً وتقصياً للأحكام ، حيث ذكر للفاعل تعريفاً آخر ، وبين محترزاته كذلك .

(١) انظر الصفوة الصفية لوحة ٥٩ ب .

(ب) " موازنة بين شرحي النيليّ وابن القوّاسِ "

١- قال ابن معط في تعريف الاسم :

فالاسم ما أبان عن مسمى   في الشخص والمعنى المسمى عما

فشرح ذلك النيليّ فقال[1] : " قوله " أبان عن مُسَمًّى " ، أي عن معنى مسمى ، فإن قيل : كيف يقول : ما أبان عن معنى ، ومسمى اللفظ يكون جوهراً ومعنًى ؟ قلت : إنَّما قيل لمسمى اللفظ معنى وإن كان جوهراً ، لأن اللفظ يدل على الصور الذهنية ، وتلك الصور الذهنية تدل على ما في الخارج ، والصور الذهنية أعراض فهو أعم من المعنى الذى هو المصدر ، ولذلك قيل : الاسم ما دل على معنى ... ، ...

وقوله "عما" في موضع جر صفة لمعنى ، أَيْ : مادلَّ على معنى مسمى قد عم في دلالته الشخص والمعنى ، ويعنى " بمسمى " مسمى بالقوة لا بالفعل ، أى على ما له صلاحية أن يدلَّ على مسمى إلى آخر التعريفِ ... حتَّى كَأَنَّهُ قال : الاسم ما من شأنه أن يدلَّ على ما يُسَمَّى بِهِ ، وعلى هذا لا يلزم الدور ، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابْنُ الْخَبَّازِ في شرحِهِ..." .

وقال ابن القوّاس في شرحِهِ [2] " بدأ بتعريف الاسم ، لأنه الأصل لما مرَّ . فقوله " ما أبان عن مسمى " في موضع الجنس ، وقوله " عن مسمى " ، أى عن معنى مسمى .. ، و "عم" فعل ماض فيه ضمير يعود إلي "معنى" ، ويرتفع به والجملة في محل الجر صفة لمعنى ، والتقدير : ما دل على معنى مسمى قد عم في دلالته الشخص والمعنى .. ، وقيل على هذا التعريف : إنَّهُ قد

---

(١) انظر لوحة ٦ ب .

(٢) شرح ابن القواس لوحة ٨ / أ .

أدخل فى الحد ما لا يعرف إلاّ بعد معرفـة المحدود ، وهو قوله " مسمى " ، لأنه مشتق من التسمية التى هى وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور ، وأجيب عنه بأن "مـسـمى" لما كـان صـفـةً لمعنى ، أى مـعنى مـسـمى لم يلزم الدور ، وهذا الجـــــواب فيه نظر ، لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذًا في التعريف في الجملة » .

وأقـول : الشئ الذى أود تقريره قبل الموازنة بينهمـا هو أن الناظر فى شرحيهما يجد التشابه فى الأسلوب ، والتطابق فى الألفاظ كبيرًا جدًّا ، وإذا كنا لا نملك من الشواهد القاطعة ما يدلنا على أن أحدهما قد أفاد من الآخر فهناك أشياء قد تساعد إلى حد كبير على معرفة ذلك ، فمنها :

١- ذكر الخالف لآراء السالف ، ثم التعقيب عليها بالتأييد ، أو التفنيد ، وهذا – فى نظرى – أقواها .

٢- استقصاء الخالف لآراء من سبقه – لاسيما إذا كان الشرح لكتاب معين – مع آرائه التى توصل إليها أو ابتكرها ، فيكون شرحه أشمل وأوفى فى الغالب .

وهذان الشيئـان موجودان فى شـرح ابن القواس ، فإذا ما نظرنا إلى النصين السابقين نجد أن النيلي قد حاول دفع اعتراض ابن الخباز ، بأنه لما كان " مسمى " صفة لـ " معنى " ، و " مسمى " معناه مسمى بالقوة لا بالفعل لم يلزم الدور ، فى حين أننا نجد ابن القواس يذكر هذا ثم لا يرضى بتخريج النيلى ، بل يقول : " وهذا الجواب فيه نظر ؛ لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذا فى التعريف فى الجملة " .

أما من جهة معالجة الموضوع بشكل عام فابن القواس أبسط شرحاً وتحليـــلاً ، وأكثر استقصاءً وتعليلاً ، ولولا خشية الإطالة لذكرت ذلك بالتفصيل .

٢- قال ابن معط في باب الأفعال

القول في أزمنة الأفعـــــال الحال والماضي والاستقبال

وشرح النيلي لهذا البيت قد تقدم البيت قريبًا فلا داعي لتكراره ، أما ابن القواس فقد قال في شرحه : [١] " الأفعال تنقسم بالنسبة إلى الزمان إلى ماض وحال ومستقبل .... ، فإن قيل : الحال لا وجود له ، لأنه نهاية الماضي وبداية المستقبل ، فهو حد مشترك ، والحدود المشتركة لا وجود لها بذاتها ، أجيب بأنه لولا وجود زمان الحال ..... لكان الفعل الواقع إما في زمن معدوم ، لأن الماضي والمستقبل معدومان أولا في زمان مطلقاً ، والقسمان باطلان .

واعلم أن في هذا الجواب نظرًا ، لأنَّ المراد بالحال إن كان هو الآن - الَّذِي هو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل - فلا وجود له ، لأن الزمان متصل بذاته لاجزء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه المحال المذكور ، لأن الفعل حركة ، وهي غير قارة ، وإن أريد بالحال زمان صغير على جنبي " الأن " المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتى إنكاره ، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم في قوله تعالى : (له مابين أيدينا وماخلفنا وما بين ذلك) ، ومنه قول زهير .... { البيت } .

---

(١) انظر شرح ابن القواس لوحة ٣١

وقيل : لأنا جدناهم قد وضعوا " لم ولما " لنفى الماضى ، و " لن ، ولا " لنفى المستقبل ، و " ما " لنفي الحالِ ، ولابُدَّ من وجودِه ليصح نَفْيُهُ وفيه نظر ، لأنَّ المعدومَ يصح نَفْيُهُ كما يُقالُ : " لا شريكَ للبارئِ " .

وأقول بالتأمل فى هذين النصين يتضح لنا مايلى :

أولا – ناقش النيليُّ منكرى زمن الحال فقال [1] " ومن الناس من أنكر زَمَنَ الحال ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً فى الوجود ، وهو الماضى ، وإلاّ فهو المستقبل ، والجواب أن بين الماضى والمستقبل فصلاً ، وذلك الفصل هو الحال ، ولأن الزمن الماضى والمستقبل معدومان ، والأفعال واقعةٌ قطعاً ، فإمَّا أنْ تقع فى الزمن المعدوم وهو محال ، وإما فى غير زمان وهو أيضا محال، فتعين وقوعها فى زمن موجود وهو غير الماضى والمستقبل ، وذلك هو الحال " ، وأشار ابن القواس فى شرحه إلى جواب النيلى فقال " فإن قيل : الحال لا وجود له .. ، أجيب بأنه لولا وجود زمن الحال .. لكان الفعل الواقع أما فى زمن معدوم ، لأن الماضى والمستقبل معدومان ، أو لا فى زمان مطلقا ، والقسمان باطلان " .

هذا هو جواب النيلى على منكر زمن الحال ، ولكن ابن القواس لم يقتنع بهذا الجواب ، فعقب عليه بقوله : " واعلم أن فى هذا الجواب نظراً ، لأن المراد بالحال إن كان هو " الأن " – الذى هو طرف موهوم بين الماضى والمستقبل – فلا وجود له ، لأن الزمان متصل بذاته لا جزء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه المحال المذكور ... ، وأن أريد بالحال زَمَنٌ صغير على جنبى " الأن " المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتى إنكاره ، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم ... " .

---

(١) انظر لوحة ٢٦ ب

ثانيا : ذكر النيلي في شرحه استدلال النحويين على وجود زمن الحال ، فقال : " واستدل النحويون على زمن الحال .. بأن العرب وضعت حروفًا لنفى الماضى ، وهى " لم ولما " ، وحروفًا لنفي المستقبل وهى " لن ، ولا " ، وحروفا لنفى الحال وهى " ما " ، وكلاَّ " ، فتعين أنَّ الحال ثابت حتى يصح نفيه ... " ، وذكر ذلك ابْنُ القوَّاس في شرحه وعقب عليه كعادته بقوله : " وفيه نظر ، لأن المعدوم يصح نفيه كما يقال : لاَ شرِيكَ للبارئ " ، وهو تعقيب قويٌّ – فى نظرى – تَفَوَّقَ به على صاحبي النيليِّ رحمه الله ، وقد رأيت من الإنصاف في البحث أن أعطى كل ذى حقٍّ حقَّه .

٣- قال ابن معط فى وجوب تقديم المبتدأ :

وتارة يستوجب التصدرا　　ان يعتمد أو عرفا أو نكرا

وقال النيلي فى شرحه [١] : " قوله " وتارة يستوجب التَّصَدُّرَا " هذا هو الموضع الذى يجب فيه تقديم المبتدأ ، وقد ذكر لذلك أربعةَ مواضِعَ ... ، ... ، الموضع الثانى قوله " أَوْ عُرِّفا " يريد : إذا كان المبتدأ والخبر جميعًا معرفتين نحو " زَيْدٌ أَخُوكَ " فإنك تجعل الأعرف مبتدأ .. ، وقوله " أو عرفا " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير ، قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا　　بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فـ " بنو أبنائنا " مبتدأ ، و " بنونا " خبره مقدَّمٌ عليه ، وكلاهما معرفتان ، لأنه أخبر عن بنى أبنائه أنهم بمنزلة أبنائه ... " .

---

(١) انظر لوحة ١٣١ .

وجاء في شرح ابن القواس [1] " الثاني – أن يكونا معرفتين متساويي المرتبة نحو : " زَيْدٌ أَخُوكَ " ... ، وإليه أشَارَ بقوله " أو عُرِّفا " أيْ : يكون المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين ، وأجاز ابن كيسان جعلَ الأخيرِ مبتدأً ، ولا يقال : قوله " أو عُرِّفَا " ليس على إطلاقه ، لأنَّهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنـزَّلُ منزلةَ الخبر جاز تقديم المبتدأِ وتأخيرُه كقولِ الشَّاعرِ :

بَنُونـا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجـال الأباعد

لأنا نقول : إنَّما قدم الخبر فيه للضرورة ؛ لأنَّ التقديم واجبٌ كما يُبَيَّنُ بعد " .

وأقول : اعترض النيلي على المصنف صراحة ، فقال : " قوله أو عُرِّفا " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير " ، واحتج لذلك بالبيت المذكور لكن ابن القـواس لم يعتد بهذا البيت ، لأنه – في نظره – داخل في باب الضرورة ، ولهذا دفع اعتراض النيلي بقوله : " ولا يقال : قوله " أو عُرّفا " ليس على إطلاقه ، لأنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنزَّلُ منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأِ وتأخيره كقولِ الشَّاعرِ.. ، لأنا نقول : إنما قدم الخبر فيه للضرورة .. " .

من هذه النماذج المتقدمة يظهر لي – والله أعلم – أن ابن القواس قد أفاد من النيلي الشئ الكثير ، وإن لم يشر إليه صراحة ، والحق أن شخصية ابن القواس واضحة قوية في شرحه ، فهو أبسط في الشرح وأعمق في التعليل ، وأكثر في الاستشهاد والاستدلال ، وأوفى في استقصاء الأحكام من النيلي في شرحه ، فرحمة الله عليهما .

---

(١) انظر شرح ابن القواس لوحة ١٥١ .

(جـ) موازنة بين شرحي النيلي والشريشي :

ولتحقيق هذا سأكتفي بنموذج واحد خوفاً من الإطالة المملة ، قال ابن معط :

واللام للتخصيص والتمليـك كما تقول : المـــال للمليـك

فقال الشريشي في شرحه[1] : " قال أبو سعيد السيرافي : كسرت اللام والبـــاء إيذاناً بأن عملَهما مثل حركتِهِمَا ، قال أَبُو عَلِيٍّ : هذا منقوض بالكاف ، لأن عملها مثل عملهما ولم تكسر ، ولأبي سعيد أن يجيب بأن هذا ليس بلازم ، وأما دخولها في الكلام فعلى وجوه : منها الملك كقولك : المال لزيد، ومنها الاختصاص كقولك : السرج للدابة ، والبـاب للدار ، والأب لزيد ، ومنها الاستحقاق كقولك : الولاء للمعتق ، والقصاص للولي ، ومنها التعليل كقولك : زرتك لشرفك ، ومنها التعجب ويختص بباب القسم وهو لازم له كقولك : لله لأفعلن ، ومنها الزيادة كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ رَدِفَ لكم ﴾ ، أَيْ : ردفكم و ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾، و﴿ هـم لربهم يرهبـون ﴾، فاللام في " الرؤيا " و " ربهم " زائدة ، وحسن دخولها مع أنها زائدة تقديمُ المفعولِ على الفعل ، لأنه إِذا تقدَّمَ ضَعُفَ عملُ الفعلِ فيه فَقُوِّيَ باللامِ ، ومن زيادتها قول الشاعر :

وملكت ما بين العــراق ويثربٍ ملكاً أجار لمسلم ومُعَــاهَدِ

أي : أجار مسلماً ومعاهداً .

وقول الآخر :

لددتهُمُ النصيحـــة كل لَــــدٍّ فمجوا النصح ثم ثَنَوا فقاؤوا

فلا والله لا يلفـــى لما بـــي ولا للمـابهم أبـــــدا دواءُ

(١) انظر شرح الشريشي ٤١٣/١ - ٤١٥ .

فزاد اللام الثانية وهو شاذ ، وأما قول الشاعر :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما   تمثل لي ليـــــلى بكل سبيل

فمنهم من قال:اللام في " لأنسى " زائدة أراد " أنسى " وأضمر " أن " : فكأنه قال:أريد أن أنسى ذكرها ، ومنهم من قال:أوقع الفعل موقع المصدر فلذلك أدخل اللام ، والتقدير إرادتي لأنسى ذكرها ، ومنهم من قال:الَّلامُ هنا وقعت موقع " أنْ " نَفْسِهَا ونابت عنها كأنَّهُ قَالَ:أريد أن أنسى،وعليه حملوا قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ أي : يريد الله أن يبين لكم ، وأما قولهم : " نصحت زيداً " ، ونصحت لزيدٍ " فليست اللام بزائدة بل هي لغــــة يقال : نصحت لزيد ، ونصحت زيداً ، ولغة اللام أفصح وبها جاء القرآن قال الله تعـــــالى : ﴿ وَأَنْصَحُ لَكُمْ ﴾ ومن اللغة الأخرى قول الشاعر :

نصحت بني عوف فلم يتقبَّلُوا   رَسُولِي ولم تنجح لَدَيْهِمْ وسائِلِي

تنبيـــــه : وإذا دخلت اللام على مضمر ليس ياء المتكلم فتحت نحو قولك : له ولهم ولها ولهن ولهما ، وكذلك ضمير المخاطب ، وإنَّمَا فتحت مع المضمر ، لأن أصلها أن تكون مفتوحة ، وانما كسرت مع غير المضمر ، ليفرق بينها وبين لام الابتداء ألا ترى أنَّك إذا قلت : إنَّ هذا العبد لزيد ، فكسرت اللام كان معناه أنَّ العبد ملك زيد ، وإذا فتحتها كان معناه أن العبد هو زيـــد ، فباختـــلافِ حركة اللامِ ظهر الفرق ، فإن قيل : لا حاجة إلى حركة اللام ، لأن الفرق يظهر بالإعراب ، فالجواب أن هذا اللبس يقع حيث لا يكون إعراب كالمقصور والمبهم والمبني ، وفي حال الوقف ، وأيضا فإنَّ الإعراب يرفع اللبس بعد وقوعه ، والحركة التي في اللام تمنعه من الوقوع ، والمنع من الوقوع أولى من الرفع بعده » .

وقال النيلي في شرحه [1] " اعلم أنَّ الاختصاص هو أعم أحوال اللام وألزم لها ، إذْ لا ينفك عن الاختصاص ، وينفك الاختصاص عن الملك ، فمثال الاختصاص قولك : " السرج للدابة ، والضوء للنـــــهار ، وهذا أخ لزيد ، وابن له " ، ومثال الملك قولك " المال لزيد " أي مالكه ومستحقه وقد تكون لمجاز الملك كقولك " الفرس للسائس " ، وقد تكون زائدة كقوله تعـالى : " عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون " ، فالتقدير ردفكم أيْ : لحقكم بعض الذى تستعجلون من العذاب وهو عذابهم يوم بدر بالقتـــــل والأسر ، وقيل " ردف " بمعنى " دنا " ، وأزف ، وذلك مِمَّا يتعدَّى باللامِ فعلى هذا ليست اللامُ زائدةً ، وقد عداها الشاعر بـ " من " فى قوله :

فلما ردفنا من عميرٍ وصحبه

أيْ : دنونا ، فأما لام الاستغـــاثة فمعناها الاختصاص ، لأنك إذا قلت " يا لزيد " فالمعنى أنه مخصوص بالاستغاثة دون غيره ، وأما قولهم فى القسم : " لله لا يؤخر الأجل " فهو بمعنى الواو ، فإنَّ القسم له اختصاص بالاسم المقسم به ، وكذا لام التعليل نحو : " جئتك لاكرامك " إذ لمجيئك اختصاص بالإكرام ، وكذا لام التعدية التي يجوز إسقاطها نحو " نصحت لك " أى : لك اختصاصٌ بنصحى ، والتى لا يجـــــوز إسقاطها نحو " ما أضرب زيداً لعمروٍ " ، لأنَّ فعل التعجب لا يتعدى إلى غير المتعجـب منه إلا بالحرف بخلاف " نصحت " ، فالتعجب من ضرب زيد الذى لعمرو اختصاص به ، واللام فِي قولِ الشَّاعِرِ :

فخرَّ صريعًا لليديْــنِ ولِلْفَــــمِ

يظن أنها بمعنى " على " وهى للاختصاص ، أى كانت الصرعة لهذا العضو وكان هو المخصوص بها ، واللام فى قولهم : " كتبته لعشر خلت ،

---

(١) انظر لوحة ٤٥ .

وخرج لوقته " يظن أنها بمعنى " في " ، وهي راجعة إلى الاختصاصِ ، والمعنى أنه كان لذلك الوقت اختصاص بالكتابة " .

أقول من النصين السابقين يتضح لي – والله أعلم — ما يلي :

١- عدم تقيد الشريشي بنظم الدرة في حدوده الضيقة ، وإنما يتناول النظم على أنه قضية نحوية فيشرع في شرحها وتحليلها بشكل واسع وعميــــق ، في حين أن النيلي لا يغفل عن ألفاظ الدرة عندما يتناول ذلك بالشرح مكتفياً بما يوضح المعنى ويزيل اللبس والإبهام

٢- كثرة شواهد الشريشي ، وهذا مما يمتاز به شرحه لا سيما الجزء الأول المحقق ، أما النيلي فلا يسترسل في إيراد الشواهد بل يكتفي بما يلقي الضوء ويزيل الغموض ولهذا نراه يكثر من ضرب الأمثلة التوضيحية .

٣- ذكر الشريشي في النص السابق – للاَّمِ ستة أوجه بينما ذكر النيلي لها ثلاثة أوجه – ، وأرجع سائر الأوجه إلى معنى الاختصاص الذى هو أعم أحوال اللام وألزم لها .

٤- يمتاز الشريشي بطول نفسه في الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل وهذا – والله أعلم – راجع إلى أنه قد عمل هذا الشرح دون أن يطلب منه أحد من تلاميذه أن يشرح له هذه الألفية ، فكأنه عمله خدمة مجردة للعلم في مستوىً أعلى من مستوى الشادين من الطلاب ، والدليل على ذلك أنه لم يذكر في مقدمته أن أحداً من طلاب العلم طلب منه ذلك كالَّذِي نجده عند بقية شراح الدرة أمثال ابن الخباز الضرير ، والنيلي ، وابن القَوَّاسِ ، وإنَّما قال في مقدّمته " فعملت هذا الشرح ليفتح من أبوابـــها ما أقفــل ، ويفصل من قواعدها ما أجمل ، ويوضح من

مسائلها ما أشكل ، وينبه على ما ترك وأهمل ، مستعيناً بالله وشاكراً لما أولاه " [١] .

سادساً : موقف النيلي من ابن معط

لما كان النيلي شارحاً لألفية ابن معط فقد تمخض موقفه منه فيما يأتى :

(أ) موافقته للمصنف :

إن المتأمل فى شرح النيلي يجده فى أكثر الأحيان موافقاً للمصنف فيما ذهب إليه ، ويتضح هذا فى تلمسه المعاذير له فى الوقت الذى نرى فيه ابن الخباز أو غيره من الشراح ينسبون إليه الخطأ أو التخليط ، وإليك بعض النماذج التى تبين ذلك :

١- قال ابن معط فى " مذ ، ومنذ "

تقول ما أكلت مذ يومان ومنذ يومان هما ظرفان

فشرح ذلك النيلي ثم قال : " قوله " هما ظرفان " كأنه يختار مذهب الزجاجي ، فأنه يجعل " مذ " خبراً مقدماً ، وما بعدها مبتدأ "[٢] . بينما نرى ابن الخباز يقول فى ذلك " وأن قصد أنهما مفعولٌ فيهما فهو خَطأٌ " [٣] .

٢- قال ابْنُ معطٍ فى تقديم التمييزِ على عامله المتصرف :

ولا تؤخر عامل التمييز وحكموا فى الفعل بالتجويز

فتناوله النيلي بالشرح حتى وصل إلى قوله " وحكموا فى الفعل بالتجويز" فقال : " التقدير : وحكم بعضهم ، ثم حذف المضاف وأقام الضمير المجرور

---

(١) انظر شرح الشريشى ٢/١ .

(٢) انظر الصفوة الصفية لوحة ٤٣ أ .

(٣) انظر شرح ابن الخباز لوحة ٢٥ .

مقامه فارتفع بالفعل " [١] .

فهو يخرج قول المصنف على إرادة حذف المضاف ؛ ليدفع اعتراض ابن الخباز على المصنف ، حيث قال في شرحه :

" قول يحيى " وحكموا فى الفعل بالتجويز " تخليط في النقل ، لأنَّ كلامه يُؤْذِنُ بالاتفاقِ ، وليس الأمر كذلك " [٢] .

٣- وقال ابن معط فى مبحث الأسماء الستة :

وستة بالواو رفعًا أن تضف   والياء فى الجر وفى النصب الألف

فشرح ذلك النيلى ، وافترض وجود اعتراض على المصنف ، أو لعله وجده فعلاً فى بعض شروح الدرة وإن لم يعينه ، فقال : " قوله : " إنْ تُضِفْ " احتراز عن الإفراد ، فإن قيل : يلزم منه جواز استعمالها غير مضافة وهو باطل ، فان " ذو " لا تستعمل إلا مضافة ، وأنها - أعنى هذه الأسماء - إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تعرب بالحروف .

قلت : إنما قال ذلك ، لأن أكثرها يجوز إفراده ، فغلَّبَ جانب الأكثر ، وأما الإضافة إلى ياء المتكلم فلا يرد عليه ، لأن كلامه فى المعرب ، والمضاف إلى ياء المتكلم مبنيٌّ عند الأكثرِ ، فلعلَّه يقول ببنائه " [٣] .

ب- استدراكه على المصنف :

أن موافقة النيلى للمصنف لا تعنى أنه ضعيف الرأى ، والدليل على ذلك أنه استدرك عليه أشياء كثيرة فى أثناء الشرح ، وهذا شئ طبعى ومظهر من

---

(١) انظر الصفوة الصفية لوحة ٧٨ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ٢٧٩/١ .

(٣) انظر لوحة ١٦ .

مظاهر التفكير الحر ، غير أنني أود أن أقرر مسبقاً أن هذه الاستدراكات يسودها طابع الاحترام ، فهي لا تخرج عن قوله مثلاً : " كان ينبغي أن يقول كذا .. " ، أو " هذا ليس على إطلاقه " ، أو " الأولى كذا " ، وما أشبه ذلك من التعبيرات المهذبة ، وإليك بعض النماذج التي توضح هذه الحقيقة :

١- قال ابن معط في حد الإعراب :

وحَدُّهُ تَغَيُّرٌ في الآخِرِ بعاملٍ مقدَّرٍ أَوْ ظَاهِرِ

فشرحه النِّيليُّ ثم قال : " وكان ينبغي أن يضيف إلى حد المعرب زيادة فيقول " تغير في الآخر لفظاً أو تقديراً كاللَّفظِ " ليدخل بقوله " تقديراً " المعتلُّ في الحد ، ويخرج بقوله " كاللَّفظِ " المبنيُّ فإنَّه لا يقدَّرُ على آخره إعرابٌ ، بل يقال في موضع رفعٍ ، أيْ : في مَوْضِعٍ مرفوعٍ "(١) .

٢- وقال ابن معط في الفاعل :

وكان فعل رافع فاعله ولا يكون الفعل إلاَّ قَبْلَهُ

فقال النيلي : " يريد بقوله : " كلّ فعل " اللازمَ والمتعدِّيَ ، ولو قال : " وكل فعلٍ تامٍ رافع فاعله " لكان أحسن من الإطلاق ؛ إذ الفعل الناقص لا يُسَمَّى المرفوع به فاعلاً ؛ إذْ لا تتمُّ الفائدةُ به نحو " كَانَ " وأخواتها (٢) .

٣- وقال ابن معط في وجوب تقديمِ المبتدأِ :

وتارة يستوجب التصدرا إنْ يَعْتَمِدْ أو عُرِّفَا أَوْ نُكِّرا

---

(١) انظر لوحة ١١ أ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ أ .

فشرح ذلك النيلى ثم قال : قوله " أو عرفا " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير "[1] .

وبعد فهذه النماذج تبين لنا كيف تعامل النيليُّ مع المصنف ، فهو تارة يلتمس له المعاذيرَ ويدافع عنه ، وأخرى يستدرك عليه ما فاته ، ممَّا يدل على أنه كان صاحب رأى ونظر ، ولم يكن مقلداً لغيره .

سابعاً : موقف النيلى من ابن الخباز الضرير

النيلي - بلاشك - قد اطلع على بعض شروح الدرة الألفية ، كما ذكر ذلك في مقدمته ، ولم يصرح بأسمائها سوى شرح ابن الخباز ، فما موقفه من ابن الخباز يا ترى ؟

الحقيقة أن موقف النيلى من ابن الخباز يختلف عن موقفه من المصنف ، وذلك أنه إذا ما أراد الاستدراك على المصنف مثلاً أورده بأسلوب مهذب تشم منه رائحة الاحترام والإجلال كما ذكرنا ذلك آنفاً ، وعلى النقيض من ذلك موقفه من ابن الخباز ، فهو إذا أراد أن يشير إليه فلا يصرح باسمه - ماعداً موضعاً واحداً - ، وإنما يقول : " بعض الناس " ، أو " بعض شراح هذه الأرجوزة " ، كما لا يتحرج من التهكم عليه ، ونسبة الخطأ إليه ، ووصمه بعدم معرفة الأصول ، ولا غرابة فى ذلك متى ما عرفنا أنهما متعاصران ، ومتحدا الموطن ، فكلاهما عراقي ، والأدلة على ذلك كثيرة منها :

١- قال النيلى فى قول ابن معط :

(فقلت غير أمن من حاسد أو جاهل أوعالم معاند)

: " وليس فى هذا التقسيم تداخل كما ظن بعض الناس ، لأن الحاسد

---

(١) انظر لوحة ١٣١ .

قد يخلو من الجهل ، والجاهل قد يخلو من الحسد ، والعالم قد يخلو من الحسد " [1] .

والظان الذى ألمع إليه النيلى هو ابن الخباز الذى يقول فى شرحه : " الترديد ههنا بأو غير مستقيم ؛ لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند ، ولو قال : من جاهل ، فبين الحاسد به لكان جيداً " [2] .

٢- قال النيلي[3] فى قول ابن معط :

(فالاسم ما أبان عن مسمى   فى الشخص والمعنى المسمى عما)

: " قوله " عما " فى موضع جر صفة لـ " معنى " ، أى : ما دل على معنى مسمى قد عم فى دلالته الشخص والمعنى ، ويعنى بمسمى مسمى بالقوة لا بالفعل ، أي : على ماله صلاحية أن يدل على مسمى ، إلى آخر التعريف إذا جعل اسماً له حتى كأنه قال : الاسم ما من شأنه أن يدل على ما يسمى به ، وعلى هذا لا يلزم الدور ، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابن الخباز فى شرحه " [4] .

٣- وقال فى معرض حديثه عن قول ابن معط :

(والحرف فضلة بلفظ خالي   من علم الأسماء والأفعال)

: " وقوله " خالي من علم الأسماء والأفعال ، أي : من علامات الأسماء والأفعال ، وهى المعرفة لهما ، وسميت علامة ؛ لأن الشئ بها يعلم ويتميز عن

---

(١) انظر لوحة ٥ أ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ١/ ٦٥ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ٦ ب .

(٤) انظر ابن الخباز ١/٧٠ .

غيره ، ومعرفة كل واحد من الاسم والفعل لا تتوقف على الحرف المختص به ، بل يعرف كل واحد بكونه يصح الإخبار به أو عنه ، وعلى هذا يسقط اعتراض من قال إن علم الأسماء والأفعال هو الحرف فيكون حاصل هذا الكلام الحرف لفظ خال من الحرف ، لما بينا أن علامة الأسماء والأفعال ليس هي الحرف فقط ، فيكون المراد خلوه من تلك العلامات التي هي غير الحرف ، فلا يلزم منه ما ذكرتم " (١) .

وهذا الاعتراض ذكره ابن الخباز في شرحه حيث قال : " وهو ردئ ، لأنه عرف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف ، فصار في التحصيل والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف ، وهذا دور " (٢) .

٤- وشرح النيلي قول ابن معط :

(واشتق الاسم من سما البصريون   واشتقه من وسم الكوفيون)

فقال(٣) : " ذهب البصريون إلى أن اشتقاق الاسم من " السمو " وهو الارتفاع ، لأنه سما على قسيميه ، أما لأنه لا يفتقر إلى غيره في الإسناد وإما لافتقار غيره في الإسناد إليه ، قال بعضهم : (لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه [كان] خاملاً ، وبعد وضعه عليه صار نابها) ، وهذا ليس بشئ ، وذلك لأن الخامل لا يعرف ، وما لا يعرف لايشعر الذهن به ، وما لا يشعر

---

(١) انظر لوحة ٩ أ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ١/٨٠ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ٩ ب .

الذهن به لا يتصوره ، وما لا يتصوره الذهن لا يمكن الإشارة إليه حتى يوضع له لفظ يعبر به عنه ، ثم هذا القائل جعله مسمى قبل وضع الاسم عليه ، وقبل وضع الاسم عليه لا يكون مسمى ، لأن لفظ " مسمى " مشتق من التسمية ، والمشتق متأخر عن المشتق منه ، فكيف يعيب على المصنف مثل هذا فى حد الاسم ثم يقع فيه " .

وهذا منه رد على ابن الخباز الذى يقول فى شرحه : " ذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين ، أحدهما أنه سما بمسماه لما أوضح معناه ، لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه كان خاملاً ، وبعد وضع الاسم عليه صار نابهاً.. " (١) .

٥- وقال فى قول ابن معط :

والواو والياء إذا تحركا	من بعد فتح لازم فليشركا
في الانقلاب ألفا نحو رمى	ونحو مرمى ، ودعا وكالعمى

" احترز بقوله " لازم " عن الفتح العارض فى نحو " حَوِلَ وَعَوِرَ " لأنه بمعنى " احْوَلَّ واعْوَرَّ " ، فالفتح عارض لحذف الزوائد ، وقال بعض من شرح هذه الأجوزة : إنَّ قوله : " فتح لازم " يحترز به عن مثل " دعوات " ، فإن الفتح فيه عارض فى الجمع ، فإن العين فى المفرد ساكنة نحو "دعوة " ، وكذلك " ظبيات " فى جمع " ظبية " ، وهذا قول من لم يعرف الأصول ، فإنَّ الحرف الساكن بعد الواو يمنع من إبدال الواو ألفاً ، ألا ترى أن قولهم " قطوات ، وفتيات " العين مفتوحة فى مفرده ، وكذلك أعلت الواو في " قطاة "،

(١) انظر شرح ابن الخباز ١/٨٤ .

والياء في " فتاة " ومع ذلك لَمْ تُعَلَّ في الجمع ؛ لأجْلِ الألفِ الساكنة "[1] .

والمقصود بمن لا يعرفُ الأصول هو ابن الخباز الذى يقول فى شـرحه : " وقوله : " فتح لازم " يحترز به من قولنا " دعوات ، وظبيات " فى جمع " دعـوة ، وظبية " ، فالواو والياء يصحان ؛ لأن حركة العين عارضة " [2] .

ويؤيدنى فيما ذكرت من موقفِ النِّيلي من ابنِ الخبَّاز ما قاله أحد شُرَّاحِ هذه الدرة من أَنَّ النِّيـلِّي : " نسب ابْنَ الخبَّازِ في قولـه ذلك [3] إلى الخطأِ وأكثر من التشنيع عليه " [4] .

ثامنًا :" المدرسة التى تأثر بها النيلى

من خلال معايشتى للنيلى فى شرحيه " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية " و " التحفة الشافية فى شرح الكافية " أستطيع أن أقول : إِنَّهُ بَصْرِيٌّ

---

(١) انظر صـ .

(٢) انظر شرح ابن الخَبَّازِ لوحة ١٣١ .

(٣) أي في قوله : " لأنَّ المسـمَّى قبل وضع الاسمِ عليه كان خاملاً ، وبعد وضع الاسم عليه صار نابهاً " .

(٤) شرح مجهول المؤلف لوحة ١٠ .

المذهب والاتجـــــاه ، فـهـو يأخـذ بأقـوال البـصـريين ، ويـحـتـــج لهم ويدافع عنـــهم ، ولا أدل على ذلك من موافقته لهم فى مسائل الخلاف المشـهـورة بينهم وبين الكوفيين ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

١- اختلف البصريون والكوفيـــون فى اشتقاق الاسم ، فقال البصريون : هو مشتق من "السـمـو" ، وقال الكوفيون : هو مشتق من " الوسم " فأخذ النيلى بمذهب البـصـريين واحـتـــج لهم ، فـقـــال " وهـــذا هـو الحق لأمـــــور .. [1] .

ثم ذكر هذه الأمور .

٢- فى كثير من الأحيان يذكر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ، ثم يبين حجج كل فريق ثم يميل إلى المذهب البصرى رادًا على حجج الكوفيين بما يبطلها ، يتجلى هذا فى موقفه من اختلافهم فى اشتقاق الفعل ، حيث ذهب البصريون إلى أنه مشتق من المصدر ، على حين ذهب الكوفِيُّـونَ إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل [2] .

٣- ذهب النيليُّ مذهب البصريين فى مسألة العطف على المضمر المجرور [3] دون إِعادة الخافض حيث أوجب البصريُّونَ إعادة الجارِّ فى السعة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك بدون شرط إعادة الجار .

٤- اختلف البصريون والكوفيون فى تحديد الضمير حينما تعرضوا لتحليل

---

(١) انظر لوحة ٩/ ب .

(٢) انظر لوحة ١٠/أ .

(٣) انظر لوحة ١٢٢ .

ضمائر النصب المنفصلة ، فقال البصريُّون : الضمير هو " إيًّا " والباقي من الكلمة لواحقُ ، وقال الكوفيون : ما بعد " إيًّا " هو الضمير ، وأما كلمة " إيًّا " فأنها عماد ، ثم انتصر النيلي لرأى البصريين ، فقال : "والقول المنصور أن " إيًّا " اسم مضمر وما بعده من العلامات .. حروف مخلصة للخطاب وغيره مجردة من الاسمية " [(١)] .

٥- وافق النيلى البصريين على أن " أيًّا " إِذَا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صِلَتِها تبنى على الضم ، أمَّا الكوفيُّونَ فيعربونها على كل حال [(٢)] .

٦- ذهب النِّيلِيُّ مذهب البصريين في كون الأمر مبنياً خلافاً للكوفِيّينَ القائلين بإعرابِه [(٣)] .

٧- وقال النيلِيُّ بقول البصريين في عدم المجازاةِ بـ " كيف " مع أنَّ الكوفيين يجيزون المجازاةَ بِهَا [(٤)] .

٨- كما قال بقولهم فى أن " أيمن الله " [(٥)] ، اسم مفرد وهمزته همزة وصل، بينما ذهب الكوفِيُّونَ إلى " أيمن " جمع " يمين " ، وهمزته للقطع .

---

(١) انظر لوحة ٩٦ ب .

(٢) انظر لوحة ٩٩ ب .

(٣) انظر لوحة ٢٨ أ .

(٤) انظر لوحة ٣١ ب .

(٥) انظر لوحة ٥٠ ب .

٩- وافق البصريين في أنَّ الناصبَ للمفعول هو الفعل وحده ، أما الكوفيُّـونَ فيذهبون إلى أنَّ الناصب له هو الفعل والفاعل [(١)] .

١٠- كذلك ذهب مذهب البصريين فى اشتراط مجىء " قد " مع الماضى المثبت الواقع حالاً ، على حين أن الكوفيين لا يشترطون ذلك فيه [(٢)] .

١١- فى أحيان كثيرة يصف مذهب البصريين بأنه هو الحق ، أو الأصح أو الأظهر ، وبالمقابل يصم مذهب الكوفيين بالضعف ، أو بقوله :
" وهذا ليس بشئ " ، ثم يعلل ذلك " [(٣)] .

١٢- يغلب عليه استعمال المصطلحات البصرية ، فهو مثلا يقول فى مبحث "المضمر " :" والبصريون يسمون هذا الضرب من الكلم مضمراً والكوفيون يسمونه الكناية ، وتسميته مضمراً أخص به من الكناية ، لأن الكناية قد تكون بالمظهر نحو " فلان وفلانة " في الأناسى ، و " الفلان والفلانة " فى غيرهم ... " [(٤)] .

وعلى الرغم من أن النيليّ شديد النزعة إلى مذهب البصريينَ ، فإن ذلك لم يكن عن تعصب ، أو عن هوى فى نفسه ، وإنما كان عن تبصر وأعمال فكر وبعد اقتناع كامل بأن الحق فى جانبهم ، والدليل على ذلك أنه إذا ما لاح له رأى كوفي سديد-في نظره – أخذ به ، فمن ذلك :

---

(١) انظر لوحة ٦٢ ب .

(٢) انظر لوحة ٧٥ / أ .

(٣) انظر مثلاً لوحة ٢٨ / أ ، ٩٢ ب .

(٤) انظر لوحة ٩١ / أ .

١- موافقته للكوفيين فى جواز إقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل مع وجـــود المفعول به [١] ، ولم ينظر إلى تأويلات البصريين ، بل وصفها بالركاكة ، لأنها مخالفة للسماع ، ومعلوم أنَّ مقياس الترجيح هو السماع الصحيح .

٢- وافق الكوفيين فى جواز إبدال النكرة من المعرفة إذا كانت بلفظها شريطة أن توصف نحو قوله تعالى : ﴿ بالنَّاصيةِ نَاصيةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ، وإذا لم تكن بلفظ المبدل منه لم يلزم وصفها[٢] ، على حين أطلق البصريون الجواز سواء وصفت أم لم توصف نحو " مررت بمحَمَّدٍ رجُلٍ [٣] عاقــلٍ ، وكذلك " مررت بمُحمَّدٍ رَجُـلٍ " .

٣- ومن ذلك أيضاً استعماله لبعض المصطلحات الكوفية ، فهو يقول "الواو التى للصّـرفِ" [٤] ، وهو مصطلح كـوفـــى جعله الفراء علة لنصب المضارع بعد واو المعية ، وفـــاء السببية ، و " أو " [٥] ، ويقــول : " النعت "[٦] ، والبصريون يقولون : الوصف ، وكذلك يقول : عطف النسق [٧] ، وهو مصطلح كوفيٌّ ، ويقول أيضاً : يخفض الاسم بكذا ، أو الخافض كذا ، [٨] وكلمة الخفض من المصطلحات الكوفية التى يقابلها الجرُّ عند البصريِّينَ .

---

(١) انظر لوحة ٨٥ أ .
(٢) انظر لوحة ١٢٣ أ .
(٣) انظر البحر المحيط ٨/ ٤٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٦ ، والهمع ٢/١٢٧ .
(٤) انظر لوحة ١٢ ب .
(٥) انظر : معاني القرآن للفرا ١/ ٣٤ ، ٢٣ .
(٦) انظر لوحة ١١١ أ .
(٧) انظر لوحة ١١٧ / ب .
(٨) انظر لوحة ٨٣ / ب ، ١٠٨ .

وإذا كان النيلي قد وافق البصريينَ فى معظم آرائـهِ النحوية ، ووافق الكوفيين فى قليل منها فإن له بعض الاختيارات المتميزة التى خالف فيها جمهور النحاة وذلك مثل قوله في مبحث الأسماءِ الموصولةِ : " قلت التحقيق في الأسماء الموصولة أنَّها معارف ، وتعريفها بالوضْعِ لا بصلاتِها .. ، وهذا خلافُ ما عليه الجمهورُ ، ولكنَّ الحقَّ أَحَقُّ أنْ يُتَّبَعَ " [1] .

علماً بأن جمهور النحاة يرون أن تعريفها بصلاتها [2] .

وقد سبق الحديث فى بعض هذه الاختيارات في مبحث " مكانته العلمية " فلا داعى لتكراره هنا .

وبعد فمما تقدم يتضح لنا أن النيلي بصرىٌّ المذهب والمنزع في جملة آرائه النحوية ، وإنْ وافقَ الكوفيّينَ في بعض المسائل القليلة النادرة غير أن الحكم دائماً يكون على الأغلبِ الأعمِّ كما هو معلومٌ في مناهج البحث .

---

(١) انظر لوحة ١٠٠ / أ .

(٢) انظر أسرار العربية ٣٨٠ ، والمرتجل ٣٠٦ .

تاسعاً : بعض المآخذ على النيلى

١- اخطأ النيلى فى نسبة بيت إلى قائله ، وإليك البيان :

قال النيلى فى تعريف المضمر " والمضمر مشتق من الإضمار وهو الإخفاء من قولهم : " أضمر الشئ فى نفسه " إذا أخفاه ، ومنه قول امرأة :

أرانا إذا أضمرتك البلاد نجفى وتقطع منا الرحم

أى : أخفتك "[1] .

وليس البيت المستشهد به لامرأة كما نسب النيلى وإنما هو للأعشى الكبير من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب [2] ، وقد ذكر فيها بنته التى تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره ورحيله عنها ... ، فهذا البيت حكاية لقول ابنته له ، ومن هنا وقع اللبس .

٢- يعقب النيلى فى بعض الأحيان على رَأْيٍ ما بقوله : "فيه نظر" [3] ، ثم لا يبيِّنُ لنا وجهة نظره وسبب عدم اقتناعه ، مما يجعلنا نحارُ في فهم ما يريد .

٣- ربما لاح له تعقب ابن الخباز في شرح الدرة الألفية فلا يبال بوصمه بعدم معرفة الأصول كما سلف به البيان وكان فى الإمكان أن يصل إلى ما يريد بعبارة أخرى تليق بمكانة العلماء الأجلاء .

٤- ذكر فى مقدمته ما يفيد أن شرحه مرتبط بلفظ الألفية ، ولكنه خرج على هذا الشرط حيث مثل المصنف لإضمار " رب " بعد الواو بقول رؤبة

---

(١) انظر لوحة ٩٠ ب .

(٢) انظر الديوان ٤١ .

(٣) انظر لوحة ١/ ب ، ٦٦ / ب .

" وقاتم الأعماق " ، ومثل هو بقول جران العَوْدِ : " وبلدة ليس بها أنيس " [1] دون أن يُشيرَ إلى الشَّاهدِ الَّذي أَوْرَدَهُ المصنِّفُ .

٥- لم يشرح بعض ألفاظ الدرة الألفية ، قال ابن معط فى باب الظروف :

" ومنه تجاه وكذا حذا ومنه تلقاء كذا إزاء "

فشرح ذلك النيلي[2] عدا لفظة " إزاء " ، ومثله أيضاً فى باب الممنوع من الصرف [3] حيث لم يفسر اسم " عفان " .

وبعد فهذه المآخذ الهينة اليسيرة تتلاشى تجاه المحاسن التى اشتمل عليها هذا الشرح العظيم .

---

(١) انظر لوحة ٤٨ / أ .

(٢) انظر لوحة ٧٢ / ب .

(٣) انظر لوحة ٥٥ / ب ، ٥٦ / أ .

عاشراً : منهجــى فى التحقــق

١- قومت النص ؛ وحاولت إخراجه إخراجاً سليماً .

٢- حررت النص وفق القواعد الإملائيَّـةِ المعروفة لنا اليوم .

٣- قـارنت بين نسـختى المخطوط ، ووضـعت الأشـيـاء الزائدة في إحـدى النسختين أو الساقطة منها أو المحرفة أو المصحّفة بين قوسين ، وأشرت إلى معظم ذلك فى الحاشية .

٤- خـرجت جميع الشـواهد الواردة فى الشـرح ، فحـددت الآيات القرآنيـة بذكر السورة ورقم الآية ، وخرجت الأحاديث النبوية ، وخرجت الشـواهد الشعرية ذاكراً اسم قائلها - كل ما أمكن ذلك ـ ، وخرجت كذلك الأمثال والحكم العربية من مظانهاالمتعددة .

٥- وضـعت عناوين مناسبة للأبواب التى جاءت خاليـةً من العنوان أحياناً ووضـعت ذلك بين معـقوفين هكذا [ ] ، أمَّـا التِّى جاءت فى حـاشيـة الأصل فقد وضعْتُهَا بين قوسين صغيرين هكذا « » .

٦- حققت الآراء النحوية التى نسبها المؤلف إلى من سبقه وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها - إن وجدت - أو إلى أُمَّهاتِ الكتب النحويَّـة والصرفية ما أمكنَ ذَلِكَ .

٧- وضـحت العـبـاراتِ الغـامـضـة عند الضـرورة ، وبينت مـعـانِيَ بعض المصطلحات العروضية والبلاغية الواردة فى الشرح .

٨- ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم فى أثناءِ الشَّرْحِ ، عدا المشـهورين منهم .

٩- ضـبطت النص ضبطاً كاملاً عـملاً بمنهج بعض العلمـاء المحـققين الذين يرون التزام ذلك ، وإن كنت فى قرارة نفسى أفضل منهج الفريق الآخر الذى يأخذ بالمبدأ الذى يقول : " شَكِّلْ ما يُشْكِلُ " .

١٠- ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، ونسبت الإحالات إلى مواضعها .

١١- أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بوضع خَطٍّ مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة فى المكان المقابل حتى يتسير الرجوع إلى الأصل لمن أراد ذلك .

١٢- قمت بعمل فهارس علمية متعددة طبقاً لمناهج البحث الحديث .

والله الموفق والهادي إلي سواء السبيل